

Dr. Mimoun CHARQI



LA RESPONSABILITE  
DE LA FRANCE DANS  
L'UTILISATION  
DES ARMES CHIMIQUES  
CONTRE LE RIF

Le Monde  
**Amazigh**

ⵎⴰⴷⵓⵏ ⵏ ⵏⵓⵎⵎⴰⵏ ⵏ ⵏⵓⵎⵎⴰⵏ

ⵎⴰⴷⵓⵏ ⵏ ⵏⵓⵎⵎⴰⵏ ⵏ ⵏⵓⵎⵎⴰⵏ

الأمازيغي العالمي

ⵎⴰⴷⵓⵏ ⵏ ⵏⵓⵎⵎⴰⵏ ⵏ ⵏⵓⵎⵎⴰⵏ

ⵎⴰⴷⵓⵏ ⵏ ⵏⵓⵎⵎⴰⵏ

[www.amadalpresse.com](http://www.amadalpresse.com)

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترخيم الدولي: 1114/1476  
العدد: 188 - 13 شتنبر - Septembre - 2016 / 2966 ⵏ ⵏⵓⵎⵎⴰⵏ ⵏ ⵏⵓⵎⵎⴰⵏ: 5 دراهم / Euro 1.5

# المشروع الحكومي لقانون لأمازيغية يهدد الوحدة الوطنية



• المديرية المسؤولة:

أمينة الحاج حماد أكدورت

ابن الشيخ

• هيئة التحرير:

رشيد راخا

رشيدة إمرزيك

سعيد الفرواح

منتصر أحوي (إثري)

• المتعاونون:

سعيد باجي

خيرالدين الجامعي

يونس لوكلي

كمال الوسطاني

• الإخراج الفني:

رشيدة إمرزيك

• ملف الصحافة:

\* الإيداع القانوني:

2001/0008

• وكيل تجاري:

محمد إبن الشيخ

\* الترقيم الدول: 1476-1114

\* رقم اللجنة الثنائية

للصحافة المكتوبة أ.م.ش

06-046

• الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط

Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:

amadalamazigh@yahoo.fr

Web:

www.amadapresse.com

• السحب:

GRUPE MAROC SOIR

• التوزيع:

ATLAS PRESS

• الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

• Editeur

Rachid RAHA

• R.C.: 53673

• Patente: 26310542

• I.F.: 3303407

• CNSS: 659.76.13

• Compte Bancaire:

BMCE-Bank - Rabat centre

011.810.00.00.210.00.20703.58

• سحب من هذا العدد:

10.000 نسخة

لم يكن ابن كيران يعلم أن المصادقة على القوانين بعد صياغتها تتطلب وقتا طويلا، وألا يلزم أن يتم فتح باب التشاور من جديد حول المشروعين معا من أجل تصحيح الاختلالات التي تملؤهما، خاصة ما يتعلق منها بتكريس التمييز بشكل قانوني ضدا على المواطنين و ضد على الأمازيغية نفسها؟

ليس من المفروض خوفا على مصلحة الوطن العليا، أن يحترم ابن كيران ديباجة الدستور التي تنص على الهوية الأمازيغية للمغرب والمساواة بين المواطنين؟ بل أكثر من ذلك ألا يفترض في ابن كيران احترام الخطابات الملكية التي أكد فيها جلالته أكثر من مرة على ضرورة الإسراع بإخراج القانون التنظيمي للأمازيغية وضرورة احترام الفصل 86 من الدستور؟ أو لم يكن من الحكمة أن يتحمل ابن كيران مسؤولية ما وقع وبطوي صفحة التمييز ضد الأمازيغية الذي امتد على مدى أكثر من ستة عقود؟ عوض أن يبحث عن طرق لإشعال الفتنة؟

حين نتساءل نحن فذلك لا يدعو لأي استغراب، ولكن عين الغرابة أن يتساءل حزب يرأس الحكومة، لأنه ما من شك أن الغيرة على الأمازيغية ليست هي ما يحركه، أو يحرك حكومته فالخمس سنوات الماضية تخرنا عكس ذلك، ولهذا فالتساؤل لديه قد يرجع إلى أن ثمة من يريدون أن يوقدوا النار بين الملكية والأمازيغ؟

وفي ابن كيران يصح المثل القائل «ضربني وبك...سبقني وشكي» وفي أمثاله يقول الحكيم الأمازيغي: Tazngart d uslam n wakal +ⵝⵛⴰⵏⵓ ⵏ ⵙⵉⵎⵓⵏ

الحكومة لم يحترموا أسمى قانون في البلاد، وضيعوا الوقت وواصلوا التمييز ضد لغة وثقافة الملايين من المغاربة التي عمرت لملايين من السنين، كما يسجل على حكومة عبد الإله بنكران أنها لم تكتفي بفشلها الذريع المتعمد في إقرار قانون تنظيمي للأمازيغية في المستوى المطلوب وفق منهجية تشاركية حقيقية، بل أكثر من ذلك تتحمل مسؤولية كبيرة في كارثة مشروع قانون يشرعن التمييز بين المواطنين، انفراد بصياغته، سيقى في الرفوف منتظرا أن تتداوله الحكومة والبرلمان المقبلين، ليتحول إلى ورقة لمن يريدون في السنوات المقبلة وضع المزيد من العراقيل أمام الأمازيغية.

إن حجج ابن كيران بالجهات العليا التي يحملها المسؤولية في كل مرة وحين لتبرير تماطل حكومته على مدى أربع سنوات في صياغة قانون الأمازيغية، يكشف زيفه إسراعه في سنته الأخيرة هذه، للإنفراد بصياغة قانون مضمون يخالف الدستور، ويضرب عرض الحائط كل المكتسبات، ولعل تلك المغامرة ذهبت أدراج الرياح إذ لم يتمكن ابن كيران ورفاقه في الحكومة من تمرير ذلك القانون، مما جعلهم يفقدون الصواب إلى درجة أن موقع حزب العدالة والتنمية نشر مقالا طويلا لا يحمل أي توقيع يتساءل فيه عن مصير القانون التنظيمي للأمازيغية والقانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة، بل أكثر من ذلك، يتساءل عن أسباب تأخر انعقاد المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك من أجل أن يصادق على القانونين.

ونتساءل من جانبنا عن السبب الذي يدفع حزب العدالة والتنمية المتزعم للحكومة، وبعد أن ماطل لخمس سنوات في صياغة القانونين موضوع حديثنا، يطرح هذا السؤال الغير بريء في مضمونه وتوقيته،

بعد أيام معدودة ستجري انتخابات برلمانية جديدة في المغرب لتطوي معها صفحة الحكومة والبرلمان الحاليين، بأغلبيته ومعارضته، بعد أن خيبا آمال المغاربة وتذكروا للدستور فيما يتعلق بتفعيل رسمية الأمازيغية، فبالإضافة إلى كل التراجمات التي استهدفت مسلسل إنصاف الأمازيغية الذي انطلق قبل عقد من مجيء الحكومة والبرلمان الحاليين، مروراً بتمرير مشاريع تهم إصلاح التعليم والعدل وغيرها من القطاعات أقصيت منها الأمازيغية بذريعة عدم وجود قانون تنظيمي لها، فوجدنا بالحكومة المنتهية ولايتها وهي تعلن عن عرض القانونين التنظيميين الخاصين بالأمازيغية وبمجلس اللغات والثقافة على مجلسها الحكومي في بداية شهر غشت المنصرم، بعد أن احتكرت صياغة قانون الأمازيغية في أواخر سنتها الأخيرة وهو الذي تنصت منه طوال أربع سنوات.

مجلس الحكومة أعلن أن مشروع قانوني الأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية عرضا عليه للمدارسة وأخذ العلم فقط، وليس للمصادقة، وهكذا فعلى الرغم من كل ما يمكن أن يقال عن قانون الأمازيغية من حيث الجهة التي قامت بصياغة مضمونه المعيب، وما يمكن أن يسجل من مؤاخذات على قانون المجلس الوطني للغات والثقافة، فلا أحد منهما إلى حدود كتابة هذه السطور صادق عليه مجلس الحكومة، وبذلك تفشل هذه الأخيرة في امتحان تفعيل الدستور واحترام الفصل 86 منه الذي ينص على ضرورة أن تقوم الحكومة التي يرأسها عبد الإله بنكران بإخراج جميع القوانين التنظيمية المكتملة للدستور قبل نهاية ولايتها. ليسجل بمداد أسود في تاريخ المغرب الحديث أن حزب العدالة والتنمية رفقة حلفائه في



أمينة ابن الشيخ

## مقدمة

## نقاشات فكرية وشهادات حية لأعضاء جيش التحرير تخليدا للذكرى 61 لانطلاقه



جيش التحرير «عباس لمساعدى»، وعن علاقة المهدي بن بركة بالموضوع.

ودعى حجاج في نهاية مداخلة إلى ضرورة الالتفاف حول الاحتفال الشعبي المزمع تنظيمة بأجدير (أحد رؤوس مثلث الموت بقبيلة كزنانية) في 2 أكتوبر المقبل، تخليدا للذكرى 61 لانطلاق جيش التحرير. وفي ختام اللقاء تم تكريم الأعضاء الثلاثة المشاركين في جيش التحرير، وسلمت لهم شهادات تقديرية، إلى جانب الأساتذة الباحثين، وأخذ المشاركون في الندوة صورة تذكارية، كما كان مقررا منذ الجلسة الافتتاحية الأولى التي أعطيت فيها الكلمة للجمعيات المنظمة.

\* كمال الوسطاني

العداء الذي كانت تكنه الحركة السياسية المغربية آنذاك لجيش التحرير الريفي، وفي مقدمتها المهدي بن بركة.

ومن جانبهم أكد الأعضاء الثلاثة، المشاركون في جيش التحرير، خلال الجلسة الثانية للندوة التي جاءت بمناسبة مرور أزيد من 60 سنة على انطلاق جيش التحرير واستعدادا لتخليد محطة 2 أكتوبر، أكدوا على المعاناة والتهميش الذي تعرضوا له، بعد حصول المغرب على الاستقلال الذي أدوا ثمنه غالبا، وحكى قدماء المحاربين عن بعض الأحداث التي شهدها إبان مواجهتهم للقوى الاستعمارية.

أما الجلسة الثالثة والأخيرة من الندوة، فقد تم تخصيصها للأساتذة الباحثين، وأكد من خلالها الأستاذ

الباحث في تاريخ الريف المعاصر، اليزيد الديوش، عن الدور الكبير الذي لعبه جيش التحرير الريفي في الثورة الجزائرية، وتحدث بإسهاب عن التنسيق الكبير الذي كان بين مقاومي الريف ونضرائهم الجزائريين، برعاية من الأمير عبد الكريم الخطابي.

ومن جانبه تحدث الأستاذ الباحث في تاريخ جيش التحرير، محيي الدين حجاج، عن المقاومة المسلحة في قبيلة كزنانية، كما أثار في مداخلة المعنوية «راهنية إحياء جيش التحرير الريفي»، أثار موضوع اغتيال قائد

أجمع عدد من المشاركين في عمليات جيش التحرير الريفي إلى جانب أساتذة باحثين في تاريخ الريف المعاصر، على الأهمية التي تكتسيها محطة 2 أكتوبر، تاريخ انطلاق المواجهة العسكرية بين مقاومي جيش التحرير الريفي وقوات الاستعمار الفرنسي بقبيلة كزنانية سنة 1955، وكذا رمزيتها في الضمير الجمعي الريفي.

وأكد المدخلون خلال ندوة فكرية في موضوع: «جيش التحرير.. أضاء على جزء من التاريخ المنسي للريف» نظمتها بكاسيما (إقليم الناظور) مساء أمس، السبت 10 شتبر 2016، كل من الجمعيات الأمازيغية ثاومات، إصوراف وثايري، أكدوا على استقلالية جيش التحرير الريفي عما كان يسمى بجيش التحرير في تطوان، وكذا



## حركة جديدة في أزواد بعد انقسام الحركة الوطنية لتحرير أزواد



تم إنشاء حركة سياسية عسكرية جديدة بداية الشهر الجاري في إقليم أزواد شمال مالي، سميت حركة السلام لأزواد، بعد انشقاق أعضائها عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي واحدة من أهم الحركات الرئيسية لدى الطوارق وشاركت في الحرب ضد مالي سنة 2012، قبل أن توقع على اتفاق السلام الذي تم التوصل إليه في يونيو 2014.

وحركة السلام من أجل أزواد الجديدة تملك جناحا عسكريا يضم على الأقل ثلاثة آلاف مقاتل، ويقود الحركة الجديدة موسى أغ شاراتومان وكذا العقيد الصلاة أغ خبي المنشقين عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي كان ضمن أعضائها المؤسسين، كما شغل فيها موسى عضوية مكتبها السياسي. ويقول مراقبون أن ضمن أسباب الانشقاق في الحركة الوطنية لتحرير أزواد سيطرة قبيلة إيفوغاس عليها وتهميش قبائل أخرى ك Daoussak.

تعد حسبها تنفيذ اتفاق السلام الذي لا يعترف سوى بتنسيقية الحركات الأزوادية. بالمقابل، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد تعليق مهام ووحدات عدد من أعضائها المؤسسين بسبب مشاركتهم في إنشاء الحركة الجديدة، وهما كلا من العقيد الصلاة أغ خبي العضو المؤسس للحركة الوطنية لتحرير أزواد، وموسى أغ شاراتومان عضو المكتب السياسي للحركة الوطنية لتحرير أزواد.

وقالت الحركة في بيان رسمي أنها تحذر الرأي العام الوطني والوساطة الدولية من التعامل مع التنظيم الجديد لما في ذلك من «الخطورة على المسار الذي تنهجه الحركة»، وطالبت الحركة كل أعضائها ومؤيديها بضبط النفس والوقوف ضد ما سمته «محاولات تشتيتها» والإعلان عن مواقفهم «لقطع الشك أمام الإشاعات والادعاءات المفرضة».

بعثة الأمم المتحدة في مالي استنكرت هذه المبادرة، التي سوف

# BMCE AGENCE DIRECTE

Marocains Citoyens du Monde

Là où vous êtes,  
ouvrez **directement**  
votre compte  
sur Internet !

N'attendez pas d'être au Maroc pour créer votre compte bancaire !  
Désormais, Grâce à **bmceagencedirecte.ma**, ouvrez votre compte  
où que vous soyez et à tout moment.

En plus, bénéficiez **gratuitement** d'un **package** complet  
de services durant la première année  
(carte bancaire, banque à distance,  
privilèges et réductions...)

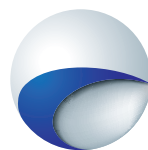


212 520 393 030  
bmceagencedirecte.ma  
140 avenue Hassan II - Casablanca



**BMCE BANK**

NOTRE MONDE EST CAPITAL







الصافي مومن علي

# أمل تصحيح انحراف مشروع قانون تفعيل رسمية الأمازيغية في المجلس الوزاري

كانوا، فإن القانون الحكومي المعيب في مادته الثالثة اقتصر على جعل تدريس اللغة الأمازيغية حقا لجميع المغاربة فحسب، ولم يجعله كذلك واجبا كما هو الشأن بالنسبة للعربية. وحيث لما كان الدستور ينص على اعتبار العربية والأمازيغية لغتين رسميتين معا بدون تمييز، فإن قيام القانون التنظيمي بحرمان الأمازيغية من واجب التدريس يجعله غير ممتثل لأحكام تصدير الدستور التي تنص على حظر و مكافحة كل أشكال التمييز بسبب اللغة.

**الوسيلة الرابعة : عدم دقة القانون التنظيمي في تحديد مهمته :**  
**حيث تنص الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور على ما يلي :**

«يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية و كفايات إدماجها في مجال التعليم و في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية ، و ذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها بصفتها لغة رسمية.»

و حيث يستفاد من هذا الفصل قيام الدستور بتحديد عمل القانون التنظيمي في ثلاثة مهام أساسية هي :

1/ قيامه بفرض إدماج اللغة الأمازيغية الرسمية في التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية .

2/ قيامه بدقة وضبط بتحديد كفايات إدماج هذه اللغة في المجالات الأربعة المذكور، لكي يكون القانون مرجعا واضحا ومفيدا للمراقق العمومية المعنية بالادماج، ثم لكل من يهمه أمر مراقبة تنفيذ هذه المراقق لتتصيات هذا القانون .

3/ تعديله بدقة وضبط كذلك لمختلف مراحل إدماج هذه اللغة في المجالات المعنية بالادماج حتى يكون حكما غنيا في ميدان اختصاصه .

وتبعاً لذلك لما كانت مقتضيات هذا القانون تندرج في إطار حماية وتطوير وتنمية استعمال اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية ، طبقاً لمفهوم الفقرات 1.2.3.4 من الفصل الخامس ، فسيكون على المجلس الوطني للغات و الثقافة المغربية -درءاً للتناقض- مراعاة هذه المقتضيات في تنفيذ مهمته لتنمية اللغتين الرسميتين العربية و الأمازيغية ، ثم مراعاتها أيضاً في وضعه للسياسة اللغوية و الثقافية المنسجمة ، المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من الفصل الخامس من الدستور.

كما أنه سيكون أيضاً على المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي، لنفس الغاية مراعاة مقتضيات هذا القانون التنظيمي في تخطيط سياسته اللغوية. وحيث لم يكن القانون التنظيمي المنتقد والحالة هذه دقيقاً ومضبوطاً في تحديد المهام المسندة إليه من طرف الدستور، كما أنه لم يكن أيضاً دقيقاً ومضبوطاً في تحديد كل المجالات المعنية بالإدماج، بدليل أنه أغفل مجال الأوقاف وغيره من المجالات الأخرى ذات الأولوية، ومن جهة ثالثة لم يكن كذلك دقيقاً ومضبوطاً في اختيار الألفاظ والآليات والصيغ القانونية المناسبة. وحيث أن هذه المعطيات وكل الأسباب المتقدم ذكرها تدعو إلى إعادة النظر في هذا القانون لتتقو به وتصحيحه في المجلس الوزاري الذي يرأسه جلالة الملك، وذلك قبل عرضه على البرلمان للمصادقة عليه .

والمذهب الديني الرسمي المغربي الواحد ، فقد جعل القانون التنظيمي من الأمازيغية عاملاً للتفرقة و التشتيت و الفوضى ، بتنصيبه في المواد : 4 ، 5 ، 6 ، 7 ، على تدريس ما سماه « اللغة الأمازيغية » ، التي تعني بالنسبة إليه مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة في مناطقها المختلفة، الشيء الذي يؤدي حتماً و في خط مستقيم إلى خلق بؤر بيئية قابلة في كل وقت للانفصال عن الوطن .

أما الخطر الثاني لهذا القانون فيتمثل في فوضى إغراق دولتنا بعمولات وطنية متعددة، وكذا بعدة جرائد رسمية، ناهيك عن البلبلة و التثويش في اختلاف علامات التشوير بين المناطق، وغير ذلك من الصعوبات المادية و المالية الجمة الأخرى التي يخلقها اعتماد اللهجات الأمازيغية في التدريس، و في مختلف مجالات الحياة العامة داخل جهاتها . وهناك أيضاً خطر ثالث لا يقل أثره عن الخطرين السابقين، يكمن في عرقلة الكثير من التلاميذ عن متابعة دروسهم، و تعريض حياتهم بالتالي للضياع ، على اعتبار أن انتقال أسر هؤلاء الأطفال من منطقة لهجاتية إلى منطقة أخرى مختلفة، سيصعب مواصلة دراستهم بالأمازيغية، لاختلاف الأمازيغية المعتمدة في منطقتهم عن اللهجة الأمازيغية المقررة في المنطقة التي انتقلوا إليها .

**الوسيلة الثانية : تقزيم وظائف الأمازيغية في هدف واحد ووحيد :**

**في الوقت الذي تتوخى فيه بلادنا أن يساهم إقرار اللغة الأمازيغية الرسمية في تقوية الوحدة الوطنية، وفي تعزيز التلاحم والانصهار الوطني، فقد جعل القانون التنظيمي من الأمازيغية عاملاً للتفرقة والتشتيت والفوضى**

وغير ذلك من الوظائف المتعلقة عادة باللغات الرسمية .

**الوسيلة الثالثة : تكريس القانون التنظيمي للتمييز العنصري بسبب اللغة :**

حيث إن كان من المعلوم أن تدريس اللغة العربية الرسمية يعتبر حقا وواجبا في نفس الوقت بالنسبة لعموم المواطنين أينما كانوا وكيفما

بناء على الفصل 48 من الدستور الذي يقضي بتداول المجلس الوزاري الذي يرأسه جلالة الملك في مشاريع القوانين التنظيمية ، قبل عرضه على البرلمان .

وبناء على القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور، الذي من المنتظر مناقشته في المجلس الوزاري بعدما تم إعداد مسودة مشروعه أخيراً من طرف الحكومة .

وحيث أن مشروع هذا القانون مشوب بعدة عيوب جوهرية تمس روح الدستور، وكذا الخط الاستراتيجي لسياسة الدولة بشأن الأمازيغية ، فضلا عن اتسامه بالخلط و الغموض ، و إغفال إضفاء الصبغة الإلزامية على كثير من بنوده، الشيء الذي يجعله أقرب إلى نظام أخلاقي ، منه إلى نصوص قانونية ملزمة .

وحيث أن الحركة الأمازيغية و بعض مكونات المجتمع المدني والسياسي قد عبرت عن استيائها العميق و عن تذررها من مضمون هذا المشروع ، و كذا من طريقة إعداده ، فإنها تتطلع بأمل و تفاؤل كبيرين إلى وقوع تنقيح عيوب هذا القانون في المجلس الوزاري ، عندما يقع تداول بنوده تحت مراقبة و توجيه جلالة الملك ، الساهر على احترام الدستور، وعلى صيانة حقوق وحرريات المواطنين والمواطنات و الجماعات .

وحيث تتلخص مختلف الوسائل المثارة ضد القانون التنظيمي المنتقد في ما يلي :

**الوسيلة الأولى : تعارض مدلول هذا القانون للغة الأمازيغية ، مع مدلول الدستور لهذه اللغة :**

حيث إن كان الدستور قد ميز صراحة في فصله الخامس بين اللغة الأمازيغية الرسمية، وبين تعابرها و لهجاتها المختلفة، وذلك بإضافته على الأولى صفة «اللغة» و إطلاقه على الثانية صفة «التعابير» و « اللهجات» ، ثم أيضاً بحديثه عن اللغة الأمازيغية الرسمية بصيغة المفرد والوحدة، وحديثه في مقابل ذلك عن تعابرها و لهجاتها بصيغة الجمع و الكثرة ، فإن مشروع القانون الحكومي جاء بمدلول مخالف و غريب ، خلط فيه كل التعابير و اللهجات الأمازيغية، وكذا اللغة المعيارية المقررة من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في خليط واحد، أطلق عليه تعسفاً اسم «اللغة الأمازيغية» ، في مادته الأولى الفقرة الثانية التي تنص فيها بالحرف على مايلي :

«يقصد باللغة الأمازيغية في مدلول هذا القانون التنظيمي مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة بمختلف مناطق المغرب، وكذا المنتوج اللسني المعجمي الأمازيغي الصادر من المؤسسات والهيئات المختصة»

وحيث إن كان هذا الخطأ يشكل في حد ذاته خرقاً سافراً للدستور، موجبا لإبطال القانون المذكور، فإنه لا يعتبر مجرد اختلاف مفاهيمي شكلي كما قد يبدو ظاهرياً للبعض، بل إن خطره أدهى وأمر، ترتب عنه عواقب وخيمة أهمها :

- أنه يهدد الوحدة الوطنية للمملكة ، لمخالفته الهدف الاستراتيجي الوحدوي للدولة في اعتمادها للأمازيغية، هذا الهدف الذي أكدته جلالة الملك محمد السادس في ديباجة ظهير المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بقوله السامي : «واقترنا من دولتنا الشريفة بأن تدوين كتابة الأمازيغية سوف يسهل تدريسها و تعلمها وانتشارها، ويضمن تكافؤ الفرص أمام جميع أطفال بلادنا في اكتساب العلم والمعرفة ، ويساعد على تقوية الوحدة الوطنية» .

كما أن جلالته كرس هذا الهدف الوحدوي من خلال إحداثه مؤسسة واحدة للأمازيغية هي المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، و ذلك بدل إحداثه معاهد لهجاتية متعددة في مختلف جهات المملكة .

ثم جاء دستور 2011 ليحسم هذا الأمر بتنصيبه في الفقرة الرابعة من الفصل الخامس على أن اللغة الأمازيغية الرسمية المعنية بالادماج في التعليم و مجالات الحياة العامة هي اللغة الواحدة المفردة الموصوفة باسم «اللغة» ، مما تكون معه التعابير و اللهجات الأمازيغية مستثناة من هذا الإدماج بصريح الدستور .

وهكذا ففي الوقت الذي تتوخى فيه بلادنا أن يساهم إقرار اللغة الأمازيغية الرسمية في تقوية الوحدة الوطنية ، و في تعزيز التلاحم والانصهار الوطني، إلى جانب اللغة العربية الرسمية الواحدة،



## أمازيغ يعرضون مضامين ملتصق موجه للملك بخصوص قوانين رسمية الأمازيغية

## اللغة الأمازيغية بين عالمية «زوكريغ» وحماسة «بنكيران»



300 سنة، فلن يتطور شيء بالنسبة للأمازيغية. وكانت جمعية مارتيشكا للتنمية والبيئة قد نظمت صبيحة يوم الأحد 21 غشت 2016 بالمركب الثقافي بمدينة الناظور مائدة مستديرة حول مشروع القانونين المذكورين بمشاركة عدد من الفعاليات الأمازيغية وممثلين عن الجمعيات والتنسيقيات والكونفدراليات الأمازيغية بالجنوب والوسط والشمال الأطلس المتوسط والشمال لندارس وضعية الأمازيغية في ظل انفراد رئيس الحكومة بإعداد قانون ترسيم الأمازيغية وصدر مشروع عن لجنة تكلفت بإعداد القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، المشروعين الذين سيعرضوا على أنظار المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك. وفي بداية المائدة المستديرة التي أدار أشغالها الأستاذ محمد الشامي الذي قدم أرضية حول الغرض من اللقاء، ثم أعطى الكلمة مباشرة لأعضاء اللجنة العلمية، التي أعدت مشروع الملتمس الذي سرفق إلى المجلس الوزاري، وقد تناول الكلمة تبعا لكل من الأستاذة لحسن اولحاج ومحمد بودهان والصابي مومن علي وعبد السلام خلفي، ومباشرة تمت تلاوة مشروع الملتمس، الذي حظي بنقاش مستفيض وعميق شكلا ومضمونا، وفي ختام اللقاء تم تكليف لجنة خاصة بإعادة صياغة الملتمس وعرضه على المشاركين في هذه الندوة الصحفية. \* كمال الوسطاني

أكدت مجموعة من الفعاليات والتنسيقيات المدنية الأمازيغية، في ندوة صحفية نظمتها اليوم الخميس 8 شتبر 2016 بمقر النقابة الوطنية للصحافة، على أن مشروع القانونين التنظيميين بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية اللذين جاءت بهما الحكومة المغربية جاءا بالأساس من أجل الضرب في وحدة اللغة الأمازيغية وحرفها تيفيناغ. وقد تم خلال الندوة تسليط الضوء على مضامين الملتمس الذي رفعت الفعاليات والتنسيقيات المدنية الأمازيغية، إلى الملك بخصوص مشروع القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وتم الوقوف على أغلب النقاط التي من شأنها عرقلة مسار ترسيم الأمازيغية، أو الرجوع بها إلى الوراء. وأكد الأستاذ الباحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، عبد السلام خلفي، على أن «مشروع القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، لا يتعامل مع الأمازيغية كلفة رسمية، إذ يتحدث في فصله الأول على اللهجات الأمازيغية، ضاربا عرض الحائط 16 سنة من العمل الذي بذله المعهد في توحيد اللغة الأمازيغية». وأضاف خلفي أن مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية يسعى إلى إعادة نقاش الحرف الأمازيغي، إلى البداية بعدما قطع أشواطاً منذ أن تم الحسم في أمره في 2003، كما يسعى هذا المشروع إلى إقرار مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بعد أن يصبح في ملكية المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. ومن جهته أكد الأستاذ محمد الشامي على أن هذه الندوة الصحفية تنظم بناء على قرار اتخذ على هامش الندوة العلمية التي انعقدت بالناظور، يوم الأحد 21 غشت المنصرم، حول مشروع القانونين التنظيميين المتعلقين بالأمازيغية، «حيث رفع على إثره ملتصق إلى الملك محمد السادس، باعتباره رئيسا لمجلس الوزراء. وبهذا الخصوص أكد الأستاذ لحسن اولحاج على أن الملك بصفته رئيسا للدولة ورئيسا للمجلس الوزاري، الذي

لكن المؤسف أن المسؤولين السياسيين، ضمن إستراتيجيتهم الاستعجالية والضرورية للإصلاح الشامل للمنظومة التعليمية، لا يزالون يقللون من الدور الأساسي للغة الأم، كما تدعو إلى ذلك باستمرار منظمة اليونيسكو. إنهم لا يعيرون أي أهمية للغة الأمازيغية وللدارجة المغربية، اللغتين الأم لجميع المغاربة بدون منازع، واللتين بمقدورهما عكس اتجاه المنحنى الخاص بالفشل والانقطاع عن الدراسة، وبالتالي المساهمة في تحسين هذا القطاع الذي تخصص له الدولة المغربية موارد هامة. وقد استحوذ في الآونة الأخيرة على ميزانية قدرت بأكثر من 45 مليار درهم. وتخصص نسبة تفوق 30% من الميزانية العامة للدولة لقطاع التعليم والتكوين دون نتائج إيجابية! إن سياسيينا، الذين فقدوا كل إحساس بالمسؤولية، يجهلون أن تيفيناغ ليس فقط الأجدبة الأنسب لتدريس اللغة الأمازيغية، بل الدارجة كذلك، وهي اللغة الوحيدة التي يتقنها بنكيران، والتي تتميز بتواجد السواكن كما هو الأمر بالنسبة للأمازيغية، كما أن قواعد النحوية تشبه إلى حد بعيد تلك التي للغة الأمازيغية! وعلى العكس من ذلك، فإن نسبة نجاح التلاميذ بالمدارس الجامعية التابعة لشبكة «مدرسة. كوم»، التي تشرف عليها مؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية في الوسط القروي، تبلغ حوالي مائة بالمائة. ويستطيع التلاميذ والتلميذات، الذين حالفهم الحظ المتابعة دراساتهم بهذه المدارس، أن يتقنوا ثلاث لغات والأجبية الخاصة بكل واحدة من هذه اللغات. وبالتالي، فإن 100 بالمائة منهم يعرفون قراءة وكتابة اللغة العربية الفصحى بالحرف الأمازيغي، والفرنسية بالخط اللاتيني بالإضافة إلى اللغة الأمازيغية بحرفها تيفيناغ. والمثير للدهشة في هذه المدارس الرائدة- التي أهدتها مؤسسة بيل كيلنتون والتي حظيت برئيستها الدكتورة ليلى لأمزبان بنجلون بشرف التوشيح من قبل الملك- هو أن الخط الذي يتقنه التلاميذ بكل سهولة هو حرف تيفيناغ. إن مشروع القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، الذي تمت إحالته على الحكومة خلال انعقاد مجلسها يوم 3 غشت المنصرم، والذي تم طبعه دون الأخذ بعين الاعتبار لمشاريع الجمعيات والمنظمات الأمازيغية، ودون إشراك المجتمع المدني والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، (إن هذا المشروع) يستهدف أساسا الحكم على الأمازيغية بفقدان المزيد من المتكلمين بها ومن ثم الحكم بانقراضها، بالنظر إلى تماري سياسيينا في تقمص هوية مزورة غير أفريقية، والتي ترتبط بالقارة الآسيوية البعيدة والباطن بالشرق الأوسط.. وفي نهاية المطاف، وإذا لم تغير حكومة بنكيران، التي تشرف ولايتها على النهائية، وكذا الحكومات المقبلة وجهتها ومسارها واستمر المسؤولون في تهيمش اللغة الأمازيغية ووضع سياسات الميز العنصري والإبادة الثقافية المناهضة للأمازيغية، فإنهم لن يعملوا إلا على استمرار تكرار وتضخيم «أزمة الهوية»، التي يعيشها المواطن والمواطنة المغربية، وبالتالي تحويل المدارس المغربية إلى وسيلة تسهل نشر الفكر السلفي والجهادي في صفوف الشباب، الذين يزعمون استقرار بلدنا، والدول الأوروبية وسائر دول العالم الأخرى. وفي هذا الصدد، أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه الذي بعثه مؤخرا إلى قمة بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط بنواكشوط، حيث اجتمعت البلدان التي تعتبر نفسها بشكل أروع عربي، وتحلم على المستوى الإيديولوجي بوحدة أمة وهمية، أن الدول الإسلامية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط يجب أن تعترف أنها مصدر «الإرهاب الإسلامي»؟ لذا، فإن السؤال الوجيه والعميق الذي يبقى مطروحا على الدوام، هو معرفة أي سبيل نختار؟ إصلاح المدرسة من خلال «تمزيقها» وبالتالي مصالحة المغاربة مع تاريخهم، أم الحفاظ على المدرسة كفضاء «سلفي»، ومن ثم الاستمرار في تفريخ مزيد من البلهاء والجهلة، أو ما هو أسوأ، أي إنتاج المزيد من الإرهابيين المرتبطين بالقاعدة وداعش. (أنظر مداخلتنا في هذا الشريك بالدارجة المغربية «Video»، وكذا هذا المقال باللغة الفرنسية الذي كُتب عقب أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، 11 مارس 2004 بمبريد: http://www.amadapresse.com/RAHA/Terroristes.html).

ما الفرق بين مواقف رؤى أولئك الذين يغيرون العالم ويحدثون ثورات فيه وبين الذين يرغبون في شدة إلى حقبة زمنية ثابتة من التاريخ! ما الفرق بين أولئك الذين ينظرون إلى المستقبل بكل تفاؤل والذين يريدون الرجوع بنا إلى مرحلة مظلمة من العصر القروسطي! لقد فاجأنا موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، لمؤسسه مارك زوكريغ، بإدراج الأمازيغية، اللغة الأصلية بشمال إفريقيا، وأجدبتها تيفيناغ، ضمن اللغات العالمية المستعملة والمعتمدة على ذات الموقع وإضافتها لأزيد من 144 لغة معتمدة استجابة لنداءات وحملات فيسبوكية ومراسلات طالبت بذات الأمر. وفي المغرب، حيث تم الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة رسمية، أقرت الحكومة، التي يرأسها الإسلامي عبد الإله بنكيران، وهي على مشارف نهاية ولايتها عن مشروع قانون تنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بهدف بكل وضوح إلى عرقلة انتشارها ونصب عراقيل قانونية عديدة أمام إدماجها في الإدارة والمنظومة التربوية والإعلامية... عوض تعزيز مكانتها على الصعيد الوطني. ومن خلال هذا المشروع، حددت الحكومة بعد خمس سنوات مضت من عمرها، مدة 15 سنة كأجل أقصى لإدماج الأمازيغية وجعلها لغة رسمية للبلاد فعليا، أي على امتداد عمر أربع حكومات، وهي مدة كافية لتعريب وإدماج غالبية الأطفال الأمازيغيين!! إنه وقت كاف لإنجاز مهمتهم الخبيثة المتمثلة في مواصلة سياسة الإبادة للثقافة واللغة والهوية الأمازيغية، بعد أكثر من عشرة آلاف سنة من الوجود في شمال أفريقيا! هكذا إذن، يريد القوميون العرب والإسلاميون كبح كل الإنجازات العظيمة التي حققتها الأمازيغية في ظرف وجيز، ومنها على سبيل المثال، نشر الأجدبة الأمازيغية، التي تم كبحها قبل عشرين قرنا من طرف الرومان، حيث اعتمدت من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2003، وصدر قرار الاعتراف الرسمي بها في الجريدة الرسمية وأدمجت بالتعليم الابتدائي في نفس السنة. وفي شهر يوليوز من سنة 2004، تم الاعتراف الرسمي بحرف تيفيناغ وتبنيته من طرف منظمة «إيزو» للمعيرة (ISO)، التي يوجد مقرها بكندا. كما عملت شركة اتصالات المغرب، بتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، على إدماج تيفيناغ في الهواتف المحمولة من نوع «Sony Ericsson J110i»، وبتعاون مع شركة «إديسيون أمازيغ» (الناشرة للجريدة الشهرية «العالم الأمازيغي» والموقع الإلكتروني «www.amadapresse.com») تم إدماجها بالهواتف «LG-T300»، وفي سنة 2008، أدمج «Windows» تيفيناغ ضمن لوحات مفاتيحه. واليوم، انطلقا من شهر يوليوز 2016، أقدمت حرف تيفيناغ العالم الأزرق طافرا، بفضل مجهودات مناضلين أمازيغيين. وتعد الأمازيغية بكل جدارة إحدى اللغات القليلة في العالم التي استطاعت الانتقال مباشرة من العصر الحجري إلى عصر الحاسوب! وبدل مواكبة هذه الإنجازات وترصيد المكتسبات وما تم تحقيقه لصالح الأمازيغية، عمدت الحكومة المحافظة والإسلاموية لحزب العدالة والتنمية، وبتواطؤ واضح مع حلفائه (الحركة الشعبية، والتجمع الوطني للأحرار والتقدم والاشتراكية)، على وضع العقبات التي تحول دون تعزيز وتعميم الأمازيغية في منظومة التعليم العمومي، في تعارض مع روح الدستور الجديد والتوصيات الأخيرة لمنظمة الأمم المتحدة التي طالبت المملكة المغربية بإصدار مشروع القانون التنظيمي القاضي بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في أقرب وقت ممكن، ومضاعفة الجهود قصد توفير تعليم ابتدائي وثانوي وجامعي بالأمازيغية، والرفع من حجم الحصص والحين الزمني لهذه الأخيرة داخل القنوات التلفزية... http://apsoinfo.blogspot.com/2015/10/rapport-de-lexamen-periodique-du-maroc.html.

## محمد الشامي، رئيس كونفدرالية الشمال للجمعيات الأمازيغية: توجهنا بملتصق للملك لإنصاف الأمازيغية

وأوضح الشامي أن من بين الاختلالات الواردة في مشروع القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، هو المدلول الذي أعطي للغة الأمازيغية ألا وهو «التعابير اللسانية الأمازيغية المتداولة بمختلف مناطق المغرب»، وهو تعريف حسب الشامي منافي للدستور، موضحا أن المشروع لم يعتمد الفصل الخامس في الفقرة الثالثة المتعلقة باللغة، بل اعتمد الفقرة الرابعة من نفس الفصل الخاص «باللهجات»، وهذا أمر خطير ويضرب في العمق مأسسة ومعيرة اللغة والثقافة الأمازيغية وكل المكاسب التي تحققت للأمازيغية منذ سنة 2003، مضيفا أن «اللغة الأمازيغية لغة معيارية موحدة منذ 16 سنة ولغة واحدة بموقف سياسي منذ أن أصبحت لغة رسمية سنة 2011». وطالب الفاعل والحقوقى، محمد الشامي، بحذف هذه الفقرة من مشروع القانون التنظيمي الخاص بالأمازيغية لما لها من عواقب وخيمة في التطبيق، مشددا على ضرورة التنصيص على إلزامية وجود تعليم اللغة الأمازيغية لجميع المغاربة، وتعديل المادة الثالثة في المشروع حتى تنص على تعليم اللغة الأمازيغية باعتبارها حقا وواجبا لجميع المغاربة بدلا من أن تشير إلى الحق دون الوجوب.



أكد محمد الشامي، رئيس كونفدرالية الشمال للجمعيات الأمازيغية، أن خطوة توجه بملتصق إلى الملك محمد السادس جاء بصفتها رئيسا للمجلس الوزاري الذي له حق التداول في مشاريع القوانين التنظيمية بموجب الدستور، وخاصة الفصل 49 من الدستور الذي يحدد القضايا والنصوص التي يتم التداول فيها، أبرزها مشاريع القوانين التنظيمية، التي من بينها القانونين التنظيميين لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية كما نص على ذلك دستور 2011. وأضاف الشامي في حديثه مع «العالم الأمازيغي» على هامش الندوة الصحفية التي نظمتها الفعاليات المدنية الأمازيغية صباح الخميس 8 ديسمبر 2016 بالرباط، لتقديم أبرز ما جاء في الملتمس الموجه للملك، أن المجلس الوزاري يعقد تحت رئاسة الملك محمد السادس وهو الساھر على احترام الدستور وصيانة حقوق المواطنين والمواطنات وهو «الحامي تاريخيا للأمازيغية لغة وثقافة وهوية» حسب الشامي

محمد الشامي، رئيس كونفدرالية الشمال للجمعيات الأمازيغية: توجهنا بملتصق للملك لإنصاف الأمازيغية

إلا أن المؤسف، هو اعتراف وزارة التربية الوطنية الحالية بأن 78 من المائة من التلاميذ الذين ينهون السلك الابتدائي لا يعرفون القراءة ولا الكتابة (أنظر جريدة «الصباح» يوم 11/11/2015) كما أن 90 في المائة من الحاصلين على شهادة البكالوريا لا يفقهون شيئا عن تاريخ بلادهم (جريدة «أخبار اليوم» الصادرة يوم 28 يناير 2012). وهذا يعني على الأقل أن الوزارة كانت لها الشجاعة للاعتراف بكل فساوة عن أفلاس تام للمدرسة المغربية التي لم تعد تنتج إلا الجهلة فقط...



المخطط التشريعي للحكومة وثيقة أساسية لمعرفة أسباب تعثر إعداد وصدور القانونين التنظيميين المكملان لعضوية الفصل 5 من الدستور 2011. وعدم استحضار الحكومة في بداية اشتغالها كون « القانون التنظيمي » مكملًا لعضوية الدستور، يتطلب إعداد منهجية خاصة، أدى إلى تجاذب الاختصاص بين مؤسسات دستورية. والمادتان 13 و 51 من مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، تتضمنان خرقًا لتراتبية التشريع الوطني، وتطاولا على المجال التشريعي الخاص دستوريا للملك. ذلك ما خلص إليه الأستاذ الحسين الملكي، في الحوار الذي أجرته معه الجريدة، بعد المحطة الجديدة لمسار تفعيل الفصل 5 من الدستور بشأن تفعيل الطابع الرسمي للامازيغية وصفة اللغة الامازيغية كلغة رسمية للدولة، قبل عرضهما على مجلسي البرلمان، في إطار دورة يرتقب أن تنعقد بشكل استثنائي خلال شهر شتبر الجاري.

## الأستاذ الملكي الحسين، المحامي بهيأة الرباط والكاتب العام لجمعية الأخصاص للتنمية للعالم الأمازيغي؛ المخطط التشريعي للحكومة وثيقة أساسية لمعرفة أسباب تعثر إعداد وصدور القانونين التنظيميين المكملان لعضوية الفصل 5 من الدستور 2011

على أن تكلف كل سلطة حكومية معنية بالإشراف على لجنة من هذه اللجان «...»، وكان القانونان التنظيميان الواردان في الفصل 5 من الدستور من بين تلك المزمع إنجازها وفق هذه المسطرة. - عدم دقة التمييز في برنامج عمل الحكومة وفي مخططاتها التشريعية بين مفهوم الأوراش الاستراتيجية للدولة، ومساهمة كل حكومة في إنجاز مرحلة أو مراحل من مراحلها، وبين أوراش الحكومة ذات الأولوية التي تتطلب إنجازها في ولاية الحكومة حسب إلتزاماتها في التصريح الحكومي المقدم لنيل ثقة البرلمان. - عدم التقيد اعتباريا بمقتضيات الفصل 42 من الدستور بخصوص الإشراف على اللجان التي كان سيعهد لها بإعداد مشاريع القوانين التنظيمية، وربما يعود الأمر في ذلك لعدم استحضار مضمين نفس الفصل في إعداد المخطط التشريعي للحكومة بتنسيق مع الملك الذي له تحديد من يمثله في ذلك و قد لا يكون هو الديوان الملكي كما حدد مخطط الحكومة، التي ليس من اختصاصها تحديد طريقة ممارسة الملك لاختصاصاته الدستورية.

7 - نص المخطط التشريعي للحكومة على أن من بين آليات تنفيذها له: «العمل على فتح النقاش العمومي حول الأوراش القانونية الواردة في المخطط»، وهو التزام أمام البرلمان والرأي العام لم يتم الوفاء به، ولم يكن هناك مانع قانوني أو دستوري لفتح رئاسة الحكومة أو من تكلفه من أعضائها بفتح أوراش نقاشات عمومية منذ 2012 حول الطابع الرسمي للامازيغية والصفة الرسمية للغة الامازيغية.

\* تفعيلًا للفصل الخامس من الدستور، وعلى خلاف طريقة إعداد المشروع السالف الذكر، تكونت لجنة ملكية لإعداد مشروع إحداث «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية» ما هي الصيغة التي تستجيب لمقتضيات الوثيقة الدستورية. وكيف تقرؤون بدوره مشروع إحداث المجلس؟

بخصوص الشق الأول من سؤالكم، أحيل على ما أوردهته في جوابي عن السؤال الأول، مضيفًا كون المخطط التشريعي للحكومة الذي أسند الإشراف على إعداد مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، لوزارة الثقافة، أما إعداد القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية ومراحل تفعيل الصفة الرسمية للغة الامازيغية، فإنه لم يحدد القطاع الحكومي أو الوزير الذي سيتولى الإشراف عليه، تاركًا صلاحية تحديده لرئيس الحكومة، وهي منهجية تبدو مختلفة منذ البداية لكون الأمر يتعلق بفصل واحد من الدستور كان المنطقي إعداد القانونين التنظيميين المكملان له بتصورات متكاملة تحكمها

نفس الفلسفة وهو أمر كان يستوجب إنجازهما من طرف لجنة موسعة واحدة. وعلى كل حال، فإن وزير الثقافة ارتأى بخصوص ما كلف به وفي

يتكون منها . 3 . عدم تقيد الحكومة بمخططاتها التشريعية فيما تضمنه، بخصوص استناده في إعدادها وتحديد مضمينيه وأولوياته إلى التوجيهات الملكية السامية، الواردة في عدد من الخطب الملكية، الداعية إلى تفعيل أحكام الدستور، والحال أن أول خطاب ملكي توجيهي كان يوم الجمعة 12 أكتوبر 2012، الذي أكد فيه الملك مجددًا، على البعد الاستراتيجي لإقرار اللغة الامازيغية في الدستور الجديد، واعتبارها من الأولويات التشريعية التي يجب الانكباب عليها، إلى جانب موضوع «الجهوية المتقدمة» وموضوع «السلطة القضائية المستقلة» و «المجلس الأعلى للسلطة القضائية».

4 - نص المخطط التشريعي للحكومة (صفحة 16) على «إعطاء الأولوية في مسطرة الإعداد والدراسة والمصادقة للنصوص التأسيسية المتعلقة بتفعيل أحكام الدستور...»، ونص كذلك (صفحة 17) بخصوص

القوانين التنظيمية، على أن هذا الصنف من القوانين يعتبر مكملًا للمقتضيات الدستورية في المجالات التي يشير إليها الدستور «.. كما أكد المخطط في توضيح تصوره لإعداد هذا الصنف من التشريع أنه: « يقرر الدستور في فصله 49 عرضها على المدولة في المجلس الوزاري قصد المصادقة عليها، الأمر الذي يجعل من إعدادها وصياغتها عملاً مشتركاً بين الديوان الملكي والحكومة؛ وبالتالي، يكون ما ورد في المخطط التشريعي، بياناً للكيفية التي تنوي بها الحكومة تنظيم عملها تمهيداً للعمل المشترك السالف الذكر».

وقد تتضح بعض أسباب تعثر تفعيل الفصل الخامس من الدستور من خلال تدقيق فيما ورد في مخطط الحكومة (ص 17 و 18) بالصيغة التالية:

« تطبيقاً لمبدأ الديمقراطية التشاركية المنصوص عليه في الدستور، سيتولى السيد رئيس الحكومة فيما يخص إعداد بعض المشاريع المتعلقة بتفعيل الدستور، تشكيل لجان خاصة لتحضير الأرشية والتصور العام للاختيارات التي يمكن في ضوئها إعداد هذه المشاريع من قبل السلطات الحكومية المعنية،

التي ستؤطر وتؤثر في الكثير من القوانين والنصوص الأدنى منها في التراتبية.

إن عدم استحضار كون القانون التنظيمي مكملًا لعضوية الدستور، أدى لعدم ضبط الجهة التي ستتولى إعداد هذا الصنف من التشريع، ودور كل واحدة من المؤسسات الدستورية في ذلك، أدى إلى نوع من الارتباك والتجاذب الخفي في تجاذب وتنازع الاختصاصات، وهو ما أدى لهذا الوضع الذي يندرج بوقوع الكل في خرق لمضمون الفصل 86 من الدستور، الذي أوجب مصادقة السلطة التشريعية (الحالية) على مشاريع القوانين التنظيمية.

2 - عدم التقيد بمنهجية الدستور في تربيته وفي ترتيب فصوله، بشكل كان يستوجب أن يكون الفصل الخامس من الدستور الوارد في باب الأحكام العامة، أول ورش تشريعي يتم الاشتغال عليه لإعداد القانونين التنظيميين اللذين أحال عليهما: الأول، يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للامازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية. والثاني، يتعلق بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتحديد صلاحياته والمؤسسات المعنية التي

\* كيف تقرؤون مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية في الوقت الميت من حكومة عبد الإله بنكيران؟

\*\* حسب تصريح رئيس الحكومة ذ/ عبد الإله بنكيران، في افتتاح أشغال مجلس الحكومة المنعقد يوم الخميس 01/09/2016، فإن الحكومة بكافة أعضائها مطالبته بالإشتغال، بشكل عاد، إلى حين إنتهاء مهامها وتحولها إلى حكومة تصريف الأعمال الجارية، وتشكيل حكومة جديدة على ضوء نتائج الانتخابات التشريعية المقررة يوم (07/10/2016)، وطبقاً للفقرة الأخيرة من المادة 47 من الدستور. أما بخصوص إعداد وتقديم مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية، فيما سيمتوّه الوقت الميت من ولاية الحكومة، فإنني أرى أن أعود بكم إلى وثيقتين أساسيتين أعدتهما الحكومة في بداية عملها هما، برنامجها المقدم أمام البرلمان وبعده المخطط التشريعي الذي وافق عليه مجلس الحكومة المنعقد يوم 22/11/2012، هذا الأخير عكس تصورات الحكومة لموضوع الطابع الرسمي للامازيغية والصفة الرسمية للغة الامازيغية ومراحل إدماجها ووظائفها كلغة رسمية للدولة، وبشكل عام تصوراتها لمضامين دستور 2011 والمستجدات الدستورية وسبل تفعيلها.

من خلال إعادة قراءة المخطط التشريعي للحكومة ومقارنته بمضمينه بواقع الحال (نهاية ولاية الحكومة) سيتضح أن أسباب التأخر أو التأخير عديدة من بينها ما يلي:

1 - عدم استحضار الحكومة في بداية اشتغالها أهمية تدقيق مفهوم «قانون تنظيمي»، باعتباره تشريعاً خاصاً مكملًا لعضوية دستور 2011، وكونه تشريعاً يعلو في تراتبيته دستورياً عن مفهوم «قانون» الذي يعلو بدوره عن مفهوم «نص تنظيمي» يصدر عن الحكومة لحسن تطبيق القانون، وهذا الوضع اتضح من خلال المخطط التشريعي الذي وافق عليه مجلس الحكومة المنعقد يوم 22/11/2012، الذي ورد فيه إعطاء الأولوية لتشريعات عادية (203 مشروع قانون)، بدلا من تركيز الجهود أولاً على القوانين التنظيمية المكملة لعضوية الدستور (22 تشريع)، التي ستؤطر وتؤثر في الكثير من القوانين والنصوص الأدنى منها في التراتبية.

2 - عدم التقيد بمنهجية الدستور في تربيته وفي ترتيب فصوله، بشكل كان يستوجب أن يكون الفصل الخامس من الدستور الوارد في باب الأحكام العامة، أول ورش تشريعي يتم الاشتغال عليه لإعداد القانونين التنظيميين اللذين أحال عليهما: الأول، يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للامازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية. والثاني، يتعلق بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتحديد صلاحياته والمؤسسات المعنية التي

عدم استحضار كون القانون التنظيمي مكملًا لعضوية الدستور، أدى لعدم ضبط الجهة التي ستتولى إعداد هذا الصنف من التشريع، ودور كل واحدة من المؤسسات الدستورية في ذلك، أدى إلى نوع من الارتباك والتجاذب الخفي في تجاذب وتنازع الاختصاصات، وهو ما أدى لهذا الوضع الذي يندرج بوقوع الكل في خرق لمضمون الفصل 86 من الدستور

من الدستور





# LES MAROCAINS RÉSIDANT À L'ÉTRANGER: "SERVITEURS" DE LA NATION ET PARIAS DE LA CITOYENNETÉ

Il suffit. Nul besoin de rappeler les promesses politiques faites aux MRE il y a belle lurette. Nul besoin d'invoquer les principes constitutionnels d'hier (2011) ou de gloser sur les reniements et les postures partisanes d'aujourd'hui. Les dés sont jetés et les masques sont tombés : la participation des MRE aux élections législatives est belle et bien une "arlésienne". "Que ceux qui savent le disent à ceux qui ne savent pas".

## \* Une fois de trop

Une fois encore, les MRE sont écartés, avec une étonnante légèreté, de la participation aux élections législatives d'octobre 2016. Ce n'est pas la première fois, mais c'est la fois de trop, celle qui tue l'espoir et éloigne l'espérance née un mois de novembre 2005. Depuis cette date, depuis que les portes de l'espoir d'une représentation politique équitable des MRE se sont entre-ouvertes, l'idée même d'une présence des MRE au sein de l'institution parlementaire n'a cessé de subir toutes sortes d'outrages. En sous-main ou ouvertement, avec constance et un acharnement particulier, tout a été tenté pour la minimiser et pour réduire sa portée à sa plus élémentaire expression (procuration et vote électronique). Comble de l'outrage et du déni du droit, tout ce que la Constitution de 2011 a posé comme principes d'égalité devant la marocanité et la citoyenneté (article 30) et réalisé comme avancées (articles 16-17-18 et 163) démocratiques au profit des MRE, a été volontairement congelé pour finalement fondre comme neige au soleil. Quel gâchis ! Plus de 11 ans de faux-fuyants, de dénigrement systématique, de manœuvres dilatoires ont brouillé le message initial (droit de vote et d'éligibilité des MRE) du discours royal historique et prometteur de novembre 2005, et noyé une revendication légitime dans un magma de considérations fallacieuses et de discours hors propos. Il aurait été plus intelligent et plus constructif de consacrer tout ce temps à régler les vraies questions techniques (listes et circonscriptions électorales, mode d'élection), à traduire dans les faits les principes affirmés en novembre 2005 par l'autorité suprême du pays et à rendre effectifs les droits civiques annoncés en 2011.

Prendre la décision d'écarter les MRE de la participation aux législatives d'octobre 2016 dans le contexte national et international actuel (montée de l'extrémisme, du fanatisme et du populisme) est irresponsable. C'est à la fois un gâchis considérable (exclusion de plus de 4 millions et demi de marocains) et une impardonnable faute politique et morale. Personne ne doit donc s'en réjouir.

## \* Rira bien qui rira le dernier

La décision d'exclure les MRE du processus électoral est en soit un manquement caractérisé à la parole donnée. Pire, elle est l'exclusion de trop, celle qui fait céder les digues de la confiance chez les MRE, pour laisser libre court à la suspicion et à la méfiance. Cela est d'autant plus grave qu'aucun argument politique censé et recevable n'a été apporté pour justifier cette exclusion. Tout ce qui a été inventé, combiné, trouvé et mis en avant durant une décennie pour contrer l'arrivée des MRE au Parlement, se révèle aujourd'hui inconsistant et léger.

En effet, les difficultés logistiques mises en avant par les fossoyeurs de l'idée de représentation politiques des MRE au Parlement ne sont qu'un misérable alibi. L'organisation du référendum de 2011 a montré que ces difficultés sont surmontables. La thèse du désintérêt des MRE pour la chose politique, que ces mêmes fossoyeurs développent à tout bout de champ, ne résiste pas non plus à l'analyse. L'implication réussie des MRE dans la vie publique et politique des pays d'accueil est là pour prouver le contraire. L'intégration des membres d'une "diaspora" dans les sociétés d'accueil n'est nullement incompatible avec l'exercice de leurs droits civiques dans le pays d'origine. Dire le contraire c'est insulter l'intelligence des pays (Tunisie, Egypte, Algérie et des dizaines de pays occidentaux et africains) qui en ont fait l'expérience en favorisant la participation de leurs ressortissants installés à l'étranger dans la vie publique et politique nationale.

La fameuse crainte de la victoire des "barbus" aux législatives marocaines est une aberration. C'est un



chiffon rouge agité hier par les "anti-islamistes" de tous bords (libéraux, laïcs, dits progressistes) pour contrer le PJD et tiré aujourd'hui d'un terroir poussiéreux par ce même PJD, pour justifier sa volte face et le reniement de ses engagements d'avant et après 2011. Donner quitus à des "salafistes" et accorder le label partisan à des prédicateurs controversés, pour grignoter quelques sièges le 7 octobre, semble plus recevable et plus digérable que la reconnaissance à plus

des droits civiques constitutionnalisés.

N'en déplaise aux oiseaux de mauvais augure, les MRE ne sont pas une menace, des conquérants avides de sièges au Parlement et de strapontins au gouvernement. Mais de sérieux atouts pour la moralisation de la vie publique et l'animation du jeu politique national qui a du mal à se renouveler.

## \* Tout compte fait

Les chantages de la négation des droits civiques des MRE, présents dans toutes les écuries partisanes, ont beau dénigrer et combattre l'idée de la présence des MRE au sein du Parlement et dans les instances dites "de bonne gouvernance", elle reste vivace, car elle est légitime et juste. Elle finira par triompher sitôt les droits constitutionnels qui leurs ont été reconnus, mais congelés durant la législature qui s'achève, sortis de leur hibernation forcée pour devenir effectifs et impossibles à tous.

"Que ceux qui savent le disent à ceux qui ne savent pas", que rien ne découragera les MRE de la poursuite de leur combat pour une revendication légitime : Citoyenneté marocaine égale pour tous (article 30 de la Constitution de 2011). Rien ne détournera ces serviteurs de la Nation, peu enclins à se servir, de l'amour de leur patrie. Ils y ont construit et investi sans compter pour que cette patrie vive digne, stable et prospère.

Les MRE, ces fidèles entre les fidèles à la devise sacrée de leur pays (Dieu, la Patrie, le Roi), resteront en dépit de tout (spoliation des biens, cherté des billets de transport, déficit de l'offre culturelle, difficultés économiques...) attachés à leurs racines culturelles et fidèles à leur marocanité.

Ils répondront présents à l'appel lancé le 20 août 2016 par leur Souverain, pour contrer le fanatisme religieux et promouvoir les valeurs de tolérance, de fraternité et d'entente entre les peuples et les Nations, prônées depuis 15 siècles par l'Islam. Ils sont et resteront les ambassadeurs et les transmetteurs exemplaires de ce modèle marocain, singulier et historique, du "Vivre Ensemble" et du respect de la différence et du pluralisme (Cf. Préambule de la Constitution de 2011).

Priver les MRE de leurs droits civiques, après les avoir constitutionnalisés en 2011, c'est renier tous ces atouts et acquis, c'est écœurer toutes ces compétences et brader toutes ces potentialités. Pire, c'est leur signifier du mépris et leur opposer ce qu'il y a de plus humiliant : la "Hogra".

Il y a une morale à cette histoire d'exclusion politique et électorale des MRE de l'échéance d'octobre 2016 : "tel est pris qui croyait prendre" (fable de La Fontaine, Le Rat et l'Huître). Pendant que les écuries partisanes s'agitent et se déchirent pour des postes et des strapontins, pendant que les alliances politiques et les mariages électoraux contre-nature se font et se défont au mépris de toute morale politique, pendant que la chèvre, le chou et le loup sont embarqués (Laïcs, communistes, religieux, salafistes...) sur la même barque, pendant que le nomadisme partisan frôle le ridicule, les MRE seront hors mêlée, la conscience tranquille et la tête haute.

Avec ou sans la participation aux élections d'octobre 2016, les MRE seront toujours attachés à leur marocanité et fiers de ce pays millénaire dont ils sont les enfants légitimes. Ils seront toujours les défenseurs et les promoteurs des causes et intérêts de leur seul et vrai parti : Le MAROC. "Que ceux qui savent le disent à ceux qui ne savent pas".

\* Docteur Mohammed MRAIZIKA (Chercheur en Sciences Sociales, Consultant, Directeur du CIIRI-Paris)

1. Reconnaître officiellement les responsabilités de la France pour les actions militaires à l'encontre de la population civile du Rif durant les années 1921-1927 ;
  2. Organiser et célèbre des actes de réconciliation et de solidarité avec les victimes, leurs descendants et la société rifaine comme forme d'expression de la demande de pardon de la part de l'Etat français ;
  3. Facilite le travail d'investigation des historiens et de tous ceux souhaitant connaître les faits historiques à travers les archives militaires françaises ;
  4. Révise les annotations, références et chapitres relatifs aux campagnes militaires menées par l'Etat français qui occultent l'usage des armes chimiques et/ou tergiversent sur la vérité historique ;
  5. Appuie les associations culturelles et scientifiques dédiées au travail de recherche des effets de l'emploi des armes chimiques dans le grand Rif ;
  6. Règle les compensations économiques de caractère individuel qui pourraient être réclamées pour les dommages causés ;
  7. Contribue à la réparation des dommages collectifs et à la compensation de la dette historique ;
  8. Dote les hôpitaux du Rif et particulièrement ceux de Nador et Al Hoceima d'unités sanitaires spécialisées dans le traitement oncologique qui contribuent à réduire les hauts pourcentages de maladies cancéreuses.
- Une première lettre du 12/03/2015 a donné lieu à une réponse, une déclaration de bonne intention, qui depuis est restée sans suite. Aussi, une seconde lettre a été remise à l'Elysée, récemment, qui fait mention de l'intention aux recours judiciaires à défaut d'un règlement amiable.

## \* REFERENCES

- 1- Les Crimes de guerre : « D'après le Statut de Rome, toute infraction aux Conventions de Genève du 12 Août 1949 perpétrée contre toute personne ou tout bien est considéré comme crime de guerre : a) L'homicide intentionnel ; b) La torture ou les traitements inhumains, y compris les expériences biologiques ; c) Le fait de causer intentionnellement de grandes souffrances ou de porter gravement atteinte à l'intégrité physique ou à la santé ; d) La destruction et l'appropriation de biens, non justifiées par des nécessités militaires et exécutées sur une grande échelle de façon illégitime et arbitraire ; e) Le fait de contraindre un prisonnier de guerre ou une personne protégée à servir dans les forces d'une puissance ennemie ; f) Le fait de priver intentionnellement un prisonnier de guerre ou toute autre personne protégée de son droit d'être jugé régulièrement et impartialement ; g) La déportation ou le transfert illégal ou la détention illégale ; h) La prise d'otages ».
- 2-Le Génocide : « D'après le Statut de Rome, est un crime de génocide tout acte qui a l'intention de détruire, tout ou en partie, un groupe national, ethnique, racial ou religieux : a) Meurtre de membres du groupe ; b) Atteinte grave à l'intégrité physique ou mentale de membres du groupe ; c) Soumission intentionnelle du groupe à des conditions d'existence devant entraîner sa destruction physique totale ou partielle ; d) Mesures visant à entraver les naissances au sein du groupe ; e) Transfert forcé d'enfants du groupe à un autre groupe ».
- 3- Les Crimes contre l'humanité : Les crimes contre l'humanité sont définis comme quelconques des actes suivants lorsqu'ils font partie d'une attaque généralisée ou systématique dirigée contre toute population civile, et en connaissance de cette attaque : a) Meurtre ; b) Extermination ; c) Réduction en esclavage ; d) Déportation ou transfert forcé de population ; e) Emprisonnement ou autre forme de privation grave de liberté physique en violation des dispositions fondamentales du droit international ; f) Torture ; g) Viol, esclavage sexuel, prostitution forcée, grossesse forcée, stérilisation forcée ou

toute autre forme de violence sexuelle de gravité comparable ; h) Persécution de tout groupe ou de toute collectivité identifiable pour des motifs d'ordre politique, racial, national, ethnique, culturel, religieux ou sexiste au sens du paragraphe 3, ou en fonction d'autres critères universellement reconnus comme inadmissibles en droit international, en corrélation avec tout acte visé dans le présent paragraphe ou tout crime relevant de la compétence de la Cour ; i) Disparitions forcées de personnes ; j) Crime d'apartheid ; k) Autres actes inhumains de caractère analogue causant intentionnellement de grandes souffrances ou des atteintes graves à l'intégrité physique ou à la santé physique ou mentale. D'autres définitions de chacune des définitions précédentes sont précisées dans l'Article 7, paragraphe 2 du Statut de Rome.

4- Notamment, la Convention de Strasbourg entre la France et la Prusse (1675), la Déclaration de Bruxelles entre plusieurs pays d'Europe (1874), (signée mais non ratifiée), la Convention de la conférence internationale de la Haye (1899), le Traité de Versailles (1919) et surtout le Protocole de Genève (1925), puis plus tard la Convention de 1972 et la Convention de 1993.

5- Pour le texte de la lettre, voir María Rosa de Madariaga, España y el Rif. Crónica de una historia casi olvidada, 2<sup>e</sup> ed. 2000, p. 573-574.

6- Au sujet de l'ypérite ou gaz moutarde, le bureau de la non-prolifération, du département d'Etat américain, écrit qu'il s'agit d'un « agent liquide qui émet une vapeur nocive causant des brûlures et des cloques lorsqu'elle est en contact avec la peau. Lorsqu'elle est respirée, l'ypérite endommage les voies respiratoires ; ingérée, elle cause vomissements et diarrhée. Elle attaque et endommage les yeux, les muqueuses, les poumons, la peau et l'appareil sanguin. (...) ; Ses effets à long terme les plus graves sont dus au fait que, sous forme de gaz, elle est cancérogène et mutagène. Il n'existe pas d'antidote contre l'ypérite ». C'est nous qui soulignons. Voir Service d'information du département d'Etat des Etats Unis. <http://usinfo.state.gov/francais/pubs/irak/weapons.htm> Voir égl., Armes chimiques Agents vésicants (Ypérite). <http://membres.lycos.fr/armch/agentsvesicants.htm?>

7- Parmi les premières sources figure David S. Woolman. Abd-el-Krim y la guerra del Rif. Oikos Tau, 1971.

8- Rudibert Kunz & Rolf-Dieter Müller. « Giftgas gegen Abd el Krim. Deutschland, Spanien und der Gaskrieg in Spanisch-Marokko 1922-1927 ». [Zag toxique contre Abdelkrim. L'Allemagne, l'Espagne et la guerre du gaz dans le Maroc espagnol]. Freiburg, 1990.

9- María Rosa de Madariaga. España y el Rif. Op. Cit. María Rosa de Madariaga. En el baranco del lobo. Op. Cit.

10- María Rosa De Madariaga et Carlos Lázaro. Guerra química en el Rif. (1921-1927). Historia 16, avril 2003, pages 52 à 85.

11- Ángel Viñas. Hitler y el estallido de la guerra civil, Antecedentes y consecuencias. Alianza editorial. Madrid.

12- Sebastian Balfour. Abrazo mortal. Op. Cit.

13- Mimoun Charqi. Mohamed Abdelkrim El Khattabi : L'Emir guérillero. Collection histoire & lectures politiques. Rabat. 2003. Pages 153 et suivantes. Rachid Raha, Ahmed El Hamdaoui et Mimoun Charqi. La guerre chimique contre le Rif. Actes du colloque de Nador. Février 2005. Edition Le Monde Amazigh.

14- Archives générales militaires de Madrid. Anciennement Service historique militaire (SHM), carpeta N° 8, legajo N° 335.

15- -Fred Pearce. Guerre et environnement : réactions en chaîne. Le Courrier. Unesco. Mai 2000. Sur les mutations géniques et le caractère mutagène, Jérôme Le Jeune et Raymond Turpin écrivent : « Ces mutations invisibles avec les techniques actuelles et n'interférant pas avec la mécanique méiotique sont à l'origine de la plupart des maladies héréditaires connues chez l'homme ». « (...) », il n'est pas inutile de rappeler que de nombreuses substances chimiques sont elles aussi mutagènes. Il n'est d'ailleurs nullement impossible que ces mutagènes chimiques jouent dès maintenant un rôle dans notre espèce, bien qu'on ne l'ait pas encore mis en évidence.

Depuis 1942 et la découverte par Auerbach et Robson de l'activité mutagène du gaz moutarde ou « ypérite », la liste des agents radiomimétiques n'a cessé de s'accroître. (...) ». In : Les effets génétiques des rayonnements ionisants. Luigi GEDDA. « De genetica medica » - Pars III ; Edizioni dell'istituto « gregorio mendel » - Roma 1961. Pages 10 et 11. <http://www.fondationlejeune.org/Content/hercher/Do...> Voir égl., Mimoun Charqi. Armes chimiques de destruction massive sur le Rif. Déc. 2014.



ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ

Ya ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ a	Yab ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ b	Yag ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ g	Yag = ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ g'	Yad ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ d	yad ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ d'
Yey ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ e	Yef ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ f	Yak ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ k	Yak = ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ k'	Yah ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ h	Yah ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ h'
Yac ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ c	Yax ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ x	Yaq ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ q	Yaj ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ j	Yi ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ i	Yal ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ l
Yam ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ m	Yan ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ n	Yu ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ u	Yar ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ r	Yar ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ r'	Yay ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ y
Yas ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ s	Yas ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ s'	Yac ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ c	Yat ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ t	Yat ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ t'	Yaw ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ w
Yay ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ y	Yaz ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ z	Yaz ⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵏ z'			

www.amadalpresse.com  
www.facebook.com/Amadalpresse

انتظروا  
جريدتكم  
"العالم"  
الأمازيغي  
في حطة جديدة  
في الشهر المقبل

ለእ ተርጓሚ እናታ

ታዲያ ይወጣ ለታሪክ ገሃብ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

\* ግንዛቤ ለግንዛቤ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

ግንዛቤ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

ግንዛቤ ለግንዛቤ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

19/06/2014



ተግባራዊነት ለህዝብ ግንዛቤ ግንዛቤ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

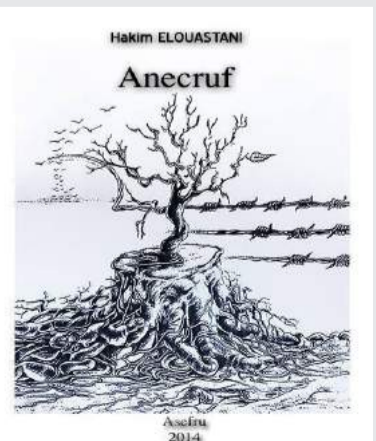
በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

ግንዛቤ

በታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ ለታሪክ ገሃብ

19/06/2014









Dr.  
Mimoun  
CHARQI

## « LE ROLE ET LA RESPONSABILITE DE LA FRANCE DANS L'UTILISATION DES ARMES CHIMIQUES CONTRE LE RIF »

La France s'est retrouvée au début du siècle passé, au Maroc, avec une mis-

sion « protectrice », sur la base d'un traité. Or, dans les faits, il en fut autrement. Quel fut le rôle joué par la France en ce qui concerne la guerre du Rif et tout particulièrement la guerre chimique contre le grand Rif ? Probablement que sans l'intervention directe et indirecte de la France, le cours de l'histoire aurait pu être bien différent dans le Rif.

L'Espagne qui utilisa contre le grand Rif et ses populations des armes chimiques de destruction massive, ne disposait pas de ces armes. C'est la France qui, illégalement, en violation du traité de Versailles et d'autres instruments internationaux les vendit, sous le manteau, à l'Espagne qui les utilisa à profusion, dans un premier temps via l'artillerie, puis ensuite, via l'aviation. Une société française d'armement (« Schneider », aujourd'hui reconstruite dans d'autres secteurs sous le nom de « Schneider électrique ») participe aux transactions. Par la suite, vers la fin de la guerre du Rif, la France ne se prive pas de les employer elle-même.

Ayant agi en violation des lois de la guerre, à plusieurs titres, l'Etat français reste responsable des crimes de guerre<sup>(1)</sup>, des crimes de génocide<sup>(2)</sup> et des crimes contre l'humanité<sup>(3)</sup> commis, directement et indirectement, en particulier contre les populations civiles. Il en est résulté des effets mutagènes et cancérogènes dont souffrent, encore aujourd'hui, les héritiers des victimes d'hier.

Si les personnes physiques ayant décidé, entre 1921 et 1926, des crimes contre l'humanité commis dans le grand Rif ne sont plus de ce monde, pour pouvoir faire l'objet de poursuites, il n'en reste pas moins qu'au nom de la continuité de l'Etat et des institutions, la France ainsi que la société française précitée sont responsables des préjudices passés et qui se poursuivent comme conséquence de l'utilisation des armes chimiques de destruction massive contre le grand Rif. Il en résulte une obligation de réparation et de dédommagement réclamée par la société civile.

### \* L'interdiction des armes chimiques

Il y avait bien eu, lors de la première guerre mondiale, l'utilisation d'armes chimiques mais elles étaient depuis prohibées par les conventions internationales<sup>(4)</sup>, signées au demeurant par l'Espagne, la France et l'Allemagne. Les Traités signés par les Etats européens interdisent tant la production, le stockage, la commercialisation que l'utilisation des armes chimiques. Plusieurs Traités internationaux sont depuis venus confirmer la prohibition des armes chimiques et biologiques de destruction massive. Dans une lettre de l'Emir Abdelkrim, en date du 06 septembre 1922, adressée à la Société des Nations, en interpellant les « nations civilisées », l'Emir se réfère à l'utilisation d'armes prohibées et utilisées par l'armée espagnole<sup>(5)</sup>.

### Poison, gaz toxique ou armes chimiques de destruction massive ?

Plutôt que de désigner ces armes par leurs noms : Ypérite ou gaz moutarde<sup>(6)</sup>, chloropicrine et phosgène, il est question de « bombes spéciales », de bombes X », ou de « gaz ». Aujourd'hui d'aucuns parlent encore de « gaz toxique », de « poison »,... L'appellation aujourd'hui consacrée dans le langage militaire pour la désignation de ces armes est celle d'armes chimiques de destruction massive. Pour rappel, ce sont ces mêmes armes qui furent utilisées par le régime de Saddam Hussein contre le peuple Kurde à Halabja.

### Le crime dévoilé au grand jour

La guerre chimique mit fin à la guerre de libération et donna lieu à la reddition d'Abdelkrim. Mais, ses effets courent toujours et le dossier revient à l'ordre du jour. Durant plusieurs décennies, le crime fut gardé sous silence<sup>(7)</sup>. Mais depuis l'ouverture des archives les chercheurs et historiens déterrent l'affaire. Rudibert Kunz et Rolf-Dieter Müller<sup>(8)</sup>, María Rosa de Madariaga<sup>(9)</sup>, Carlos Lázaro<sup>(10)</sup>, Ángel Viñas<sup>(11)</sup>, Sebastian

Balfour<sup>(12)</sup>, et d'autres<sup>(13)</sup> dévoilent l'affaire sur la base des sources et fonds documentaires des archives militaires espagnoles. La société civile s'en mêle, le journal Le monde Amazigh, des experts, chercheurs, militants... Il n'est pas une famille rifaine qui n'ait parmi ses parents au moins une personne atteinte de cancer.

### Des bombes chimiques pour faire le plus de mal

Il est aujourd'hui incontestable, qu'en dépit de l'illégalité, il a été fait usage d'armes chimiques de destruction massive, de type ypérite (gaz moutarde), phosgène et chloropicrine contre les rifains, tout particulièrement, entre 1923 et 1927, principalement par l'Espagne et accessoirement par la France. Au début, les bombes furent utilisées par l'artillerie, et par la suite, pour la première fois dans l'histoire, les bombes chimiques furent larguées par l'aviation. Le premier bombardement par voie aérienne, à base d'Ypérite eu lieu les 14, 26 et 28 juillet 1923<sup>(14)</sup>. A partir de 1924, l'usage des armes chimiques de destructions massives s'intensifie. L'approvisionnement n'est plus un problème puisque l'Espagne assure elle-même sa production et la manipulation de ce type d'armement est rodée. Les cibles visées étaient non pas les belligérants mais la population civile, les lieux de bombardement furent les marchés et le jour

levé « des cas de cancers rares, des malformations chez les enfants, de fausses couches, d'infections pulmonaires récurrentes et de problèmes neuro-psychiatriques graves. Le gaz moutarde (ypérite) a brûlé des cornées, provoquant des cécités. Des cancers risquent de n'apparaître que cinq à dix années après l'exposition ». C'est ce que confirme, également, Fred Pearce et d'autres<sup>(15)</sup>.

Ainsi, les travaux scientifiques menés par les experts confirment les effets mutagènes et cancérogènes des armes chimiques employées. Le caractère mutagène signifie qu'il y a une mutation qui s'opère dans les gènes et qui se transmet entre héritiers. Tandis que le caractère cancérogène signifie que ces armes ont pour conséquence des cancers, qui ainsi sont transmis de génération en génération.

### La France complice et responsable directe

L'Espagne ne disposait pas de ce type d'armes chimique de destruction massive. Comment dès lors se les procurer? C'est là que la complicité de la France apparaît avec la société Schneider. Tout en condamnant l'utilisation des armes chimiques, la France ne s'est pas privée de les vendre à l'Espagne et même de former des techniciens. Par la suite intervient le Dr. Allemand Hugo Stoltzenberg et la société du même nom. Mais l'achat de ce type d'armes n'est pas suffisant, et c'est pourquoi il est décidé de les produire sur place. Cela s'est fait à Madrid

même dans la fabrique de la Marañosa, au demeurant toujours en activité, puis dans le Rif, entre Mellilla et Nador. Le secret est tel que les concernés ne parlent pas d'armes chimiques, on parle plutôt de "gaz", de « bombes x », de « bombes spéciales »,...

Ainsi, la France, s'est retrouvée, au début du siècle passé, responsable d'un protectorat sur le Maroc, (Ex-Empire chérifien marocain) et, en vertu de ce protectorat, la France était censée assurer la protection du Maroc dans ses frontières authentiques. Or, il s'en est suivi un dépeçage, une partition et une pseudo « pacification » par les armes et le sang.

En tant que nation dite « civilisée », la France était tenue par le droit coutumier et conventionnel de la guerre de protéger, notamment, la population civile et de ne pas se rendre complice ou utiliser elle-même contre cette même population sans défense et non combattante des armes prohibées.

Les documents, archives et études témoignent de ce que, dans un premier temps, la France s'est rendu complice de l'Espagne à laquelle elle a vendu des armes chimiques de destruction massive avant de les utiliser elle-même contre les rifains, (population du nord du Maroc), lors de la guerre de libération

conduite par le président Mohamed Abdelkrim El Khattabi. La guerre chimique contre le grand Rif est non seulement une violation des règles les plus élémentaires du droit de la guerre mais de surcroît et encore plus grave les héritiers des victimes d'hier continuent de souffrir aujourd'hui encore. En effet, de nombreuses études génétiques d'experts confirmés démontrent et témoignent des effets mutagènes et cancérogènes des armes utilisées : l'ypérite ou gaz moutarde, le phosgène, le disphosgène et la chloropicrine.

### Le rapport de cause à effet

Le rapport de cause à effet entre ce type d'armes et les cancers n'est plus à prouver et a été démontré scientifiquement, de même que les effets mutagènes, sans parler des conséquences psychologiques. Et d'un point de vue strictement juridique, il y a dans cette affaire, primo, une faute en raison de la violation de la légalité, secundo, un préjudice énorme qui se poursuit dans le temps et, tertio, un rapport de cause à effet entre la faute commise et le préjudice subi.

### La France saisie pour sa responsabilité

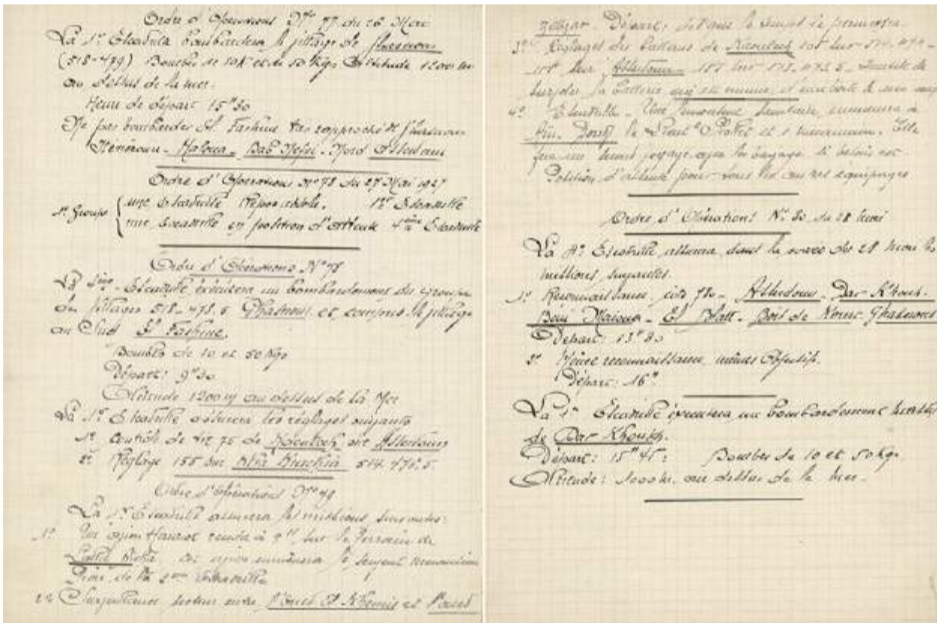
Le chef de l'Etat français a été saisi par deux fois, par l'AMA, à l'effet d'obtenir réparations comme suite aux effets de la guerre chimique contre le grand Rif

Au nom de la continuité de l'Etat français, deux idées essentielles sont portées à l'attention du chef de l'Etat français:

1- l'utilisation et la complicité dans l'utilisation d'armes chimiques de destruction massive contre des populations civiles ;

2- les effets cancérogènes et mutagènes des armes chimiques de destruction massive utilisées.

Le pays qui se veut des droits de l'homme peut-il rester insensible à l'injustice, à la violation des droits les plus élémentaires



### Ordre Français d'operations de bombardements

des bombardements les jours où se tenait le marché hebdomadaire où rappliquaient les populations pour leurs achats et ventes.

### \* Victimes d'hier et victimes d'aujourd'hui

Ces armes chimiques de destruction massives n'avaient aucune incidence immédiate sur ceux qui se trouvaient loin des explosions. Mais, par la suite, ils souffraient de douleurs intenses dans leurs corps et organes internes. Outre les hommes et les animaux, la végétation et l'environnement en souffrait. Or, plus grave, les victimes ne sont pas seulement celles qu'il y a des décennies ont pu subir directement les effets de ces armes, sinon également leurs héritiers. L'utilisation de ces armes chimiques est d'actualité en raison de la relation de cause à effet entre ces mêmes armes de destruction massive et des maladies diverses telles que les cancers du larynx et du pharynx dont sont atteints les habitants de la région du Rif. Les statistiques des hôpitaux marocains attestent que le taux de certains cancers atteint un pic alarmant dans la région du Rif. Un taux de près de 80 % et sans commune mesure avec les autres régions du Maroc. La raison mise en évidence par l'histoire et les experts est précisément l'utilisation de ces armes chimiques de destruction massive.

### Des effets mutagènes et cancérogènes

En ce qui concerne l'ypérite, divers rapports et études faits par des scientifiques de renommée internationale, affirment, notamment, les effets cancérogènes et mutagènes de cette même ypérite. Faisant suite aux bombardements effectués sur Halabja, en 1998, le Dr Christine Margaret Gosden, professeur à l'université de Liverpool, titulaire de la chaire de médecine génétique, écrit, en 1998, [dans un rapport pour l'Institut de recherches sur le désarmement des Nations Unies], avoir re-

## LA LANGUE AMAZIGHE ENTRE L'UNIVERSALITÉ DE ZUCKERBERG ET L'IDIOTIE DE BENKIRAN

Quelle différence d'attitudes et de visions entre ceux qui révolutionnent le monde et ceux qui veulent le rattacher à une date figée de l'histoire ! Quelle différence entre ceux qui regardent l'avenir avec optimisme et ceux qui veulent nous retourner à la période sombre du moyen âge !

Le réseau social de facebook, créé par Mark Zuckerberg, vient de nous surprendre récemment par une heureuse nouvelle, celle d'intégrer la langue autochtone d'Afrique du Nord, et son alphabet originel, le tfinagh, parmi les langues universelles à utiliser sur les réseaux sociaux. Au Maroc, où elle est reconnue comme langue officielle, le gouvernement marocain, dirigé par l'islamiste Abdelillah Benkiran, au lieu de la promouvoir sur le plan national, vient de proposer, à la dernière minute de son mandat, un projet de loi organique pour la mise du son caractère officiel dans le but manifeste de freiner sa diffusion et d'ériger d'innombrables obstacles juridiques à son intégration dans l'administration, dans le système éducatif et dans les medias ! Ce gouvernement préconise son intégration dans quinze ans, après cinq ans passé, c'est-à-dire la durée de mandat de quatre gouvernements, le temps « d'arabiser » ou d'assimiler la majorité des enfants amazighophones !!! Le temps d'accomplir leur mission anti-civilisationnel du génocide culturel envers la langue et l'identité amazighs, de plus de dix mille ans de présence en Afrique du Nord!

Ainsi, les panarabistes et les islamistes veulent bloquer tous les exploits qu'a connus la langue amazighe dans un laps de temps très court et qui sont extraordinaires. La diffusion par exemple de son écriture, freinée par les Romains, il y a de cela vingt siècles, a été adoptée en février 2003 par l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM), reconnue dans le Journal officiel et intégrée à l'école primaire la même année. En juillet 2004, l'alphabet tfinagh a été reconnu officiellement comme faisant partie du Plan Multilingue de Base par l'Organisation Internationale de Normalisation (ISO) installé au Canada. Pour sa part, la société des télécommunications Maroc Telecom, en collaboration avec l'IRCAM l'intègre dans les téléphones portables Sony Ericsson J110i, et en collaboration avec la société Editions Amazigh (éditrice du mensuel « Le Monde Amazigh » et du site www.amadalpresse.com), l'intègre dans les téléphones LG-T300. En 2008, Windows l'intègre parmi ses polices. Et maintenant, en ce mois de juillet 2016 il entre triomphalement la toile bleue, grâce à certains militants amazighs. Ainsi, l'écriture amazighe a le mérite d'être l'une des rares langues au monde de passer de l'âge de pierre directement à l'ère de l'informatique!

Au lieu d'accompagner ces exploits et de surfer sur ses réalisations et acquis, le gouvernement conservateur et islamiste du PJD, avec la complicité explicite de ses alliés (MP, RNI et PPS), n'a fait que dresser des obstacles à sa promotion et à sa généralisation dans l'enseignement public, allant tout à fait à l'encontre de l'esprit de la nouvelle Constitution, et des dernières recommandations des Nations Unies où celles-ci demandaient au royaume du Maroc d'adopter le plus rapidement possible le projet de loi organique sur la langue Amazigh comme une des langues offi-

cielles de l'État et de redoubler ses efforts pour offrir l'enseignement primaire, secondaire et universitaire en Amazigh, augmenter la présence de cette langue dans la télévision... (<http://apsoinfo.blogspot.com/2015/10/rapport-de-lexamen-periodique-du-maroc.html>).

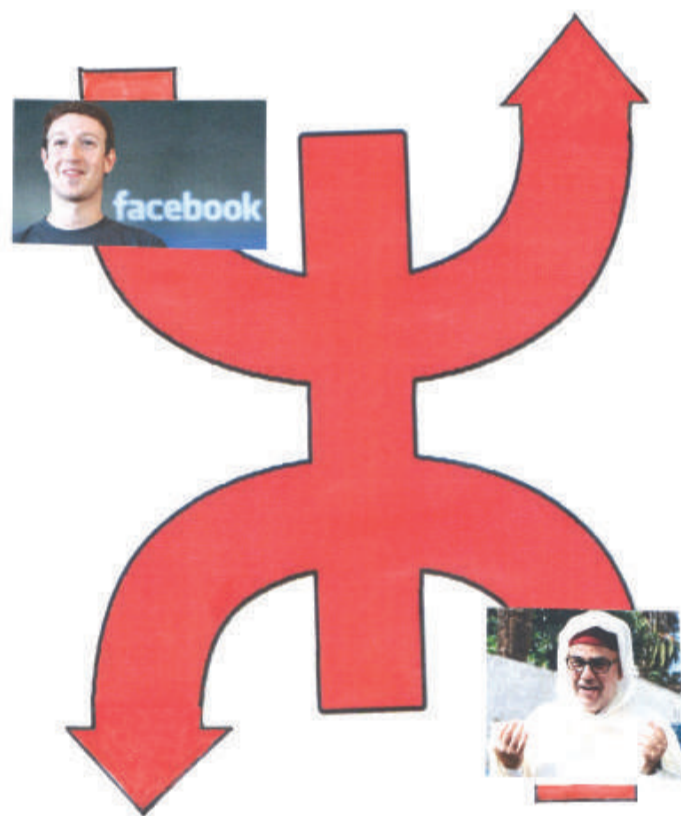
Mais ce qui est malheureux c'est que l'actuel ministère de l'Education Nationale avait déjà reconnu que 78% des écoliers et des écolières qui terminent leurs cycle primaire ne savent ni lire ni écrire (Assabah 11/11/2015) et que 90% qui réussissent au baccalauréat ne connaissent rien de leur histoire (Akhbar al yawm 28/1 :2012). C'est-à-dire que le ministre a au moins le mérite de reconnaître cruellement que l'école marocaine est en pleine faillite et qu'elle ne produit que de pauvres idiots !!!

Mais ce qui est lamentable de nos responsables politiques dans leur stratégie par rapport à l'ur-

la seule et unique langue que Benkiran maîtrise bien, et que celle-ci a la particularité d'être consonantique comme l'amazighe, et que ses règles grammaticales sont presque les mêmes que celles de l'amazighe !

Par contre, les élèves qui terminent leurs études primaires aux écoles rurales communautaires Medersat. Com ont un taux de réussite de presque 100%. Les filles et les garçons qui ont la chance de fréquenter ces écoles de la fondation BMCE savent lire et écrire parfaitement trois langues et chacune avec sa propre graphie. Ainsi, ils sont 100% à savoir lire et écrire l'arabe classique avec la graphie arabe, le français avec l'écriture latine et l'amazighe avec l'alphabet tfinagh. Et le plus surprenant de tout de ces écoles pionnières, -admirees par la fondation Bill Clinton et dont la présidente, Dr. Leila Mezian Benjelloun, vient d'être décorée par le roi-, c'est que la langue et la graphie que les élèves maîtrisent le plus facilement c'est bel et bien l'amazighe. Ce nouveau projet de loi organique qui vient d'être adopté au conseil de gouvernement ce mercredi 3 août 2016, et qui s'est fait sans prendre en considération les projets des ONG amazighs, ni impliquer la société civile ni l'Institut Royal de la Culture Amazighe, vise un seul objectif : condamner l'amazighe à perdre plus de locuteurs et par conséquent, le condamner à sa lente disparition, du fait que nos politiciens continuent à s'afficher une fausse identité qui n'est pas africaine mais elle est rattachée au lointain continent asiatique, plus particulièrement au Proche Orient !

En définitive, le gouvernement sortant de Benkiran et les gouvernements à venir, s'ils ne changent pas de cap, s'ils continuent à marginaliser la langue amazighe et à dresser des politiques d'apartheid anti-amazigh et de génocide culturel, ils ne feront que continuer à reproduire et à amplifier « la crise identitaire » des citoyennes et citoyens marocains, et par conséquent à convertir l'école marocaine en un moyen qui facilite la « salafisation » et la « djihadisation » des jeunes, qui déstabilisent notre pays, les pays européens et les autres pays du monde. Dans ce sens, Sa Majesté Mohamed VI, dans son discours envoyé récemment au sommet de Nouakchout des pays qui se définissent maladroïtement « arabes », et qui rêvent sur le plan idéologique de l'union d'une nation fictive, l'a bien reconnu. Que les pays musulmans d'Afrique du Nord et du Proche Orient doivent reconnaître qu'ils sont la source de « terrorisme islamiste » ? Alors la question de fond qui reste toujours posée c'est de savoir quelle option à choisir : réformer l'école en procédant à son « amazighisation », et par conséquent à réconcilier les marocains avec leur histoire. Ou garder l'école à rester « salafiste », et par conséquent à continuer à produire plus d'idiots, ou pire, plus des terroristes d'Al Qaïda et de Daech (voir cet article en français, écrit à la suite des événements de Casablanca du 16 mai 2003 et de Madrid le 11 mars 2004 : <http://www.amadalpresse.com/RAHA/Terroristes.html>).



Par Rachid RAHA \*

gente, nécessaire et profonde réforme du système éducatif national c'est qu'ils continuent à minimiser et à sous-estimer le rôle fondamental de la langue maternelle, comme le préconise incessamment l'UNESCO. Ils n'octroient aucune importance à la langue amazighe et à la darija, qui sont incontestablement les langues maternelles de tous les marocains, et qui pourraient parfaitement inverser la courbe de l'échec et d'abandon scolaires, et par conséquent de contribuer à améliorer ce secteur que l'état marocain lui consacre d'importantes ressources. Dernièrement, il absorbe un budget de plus de 45 milliards de dirhams. Un pourcentage de plus de 30% du budget de l'Etat est effectivement dédié à l'éducation et formation sans résultats positifs!

Nos politiciens, qui ont perdu tout sens de responsabilité, ne pensent pas que le tfinagh n'est pas seulement l'alphabet le plus approprié pour enseigner la langue amazighe sinon aussi le « darija » ou l'arabe dialectal (ou encore l'arabe populaire),



إطار المخطط التشريعي أن ينسق مع الأمانة العامة للحكومة ويطلب تعيين لجنة ملكية لتحقيق مفهوم المشاركة وإشراك المؤسسات الدستورية في الإعداد وهو ما تحقق، من خلال تكليف الملك للجنة برئاسة مدير المكتبة الوطنية الدكتور ادريس خروز لإعداد أرضية مشروع القانون التنظيمي. أما رئيس الحكومة، فإنه ارتأى تنفيذ المخطط التشريعي

## المشروع الذي أعده رئيس الحكومة، بشأن تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، ذو طبيعة إجرائية

ب - الخطاب الملكي السامي (17/2001/10) بمنطقة أجدير / خنيفرة، بمناسبة وضع « الطابع الشريف»، على ظهور إحداهن وهيكله المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتحديد أهدافه وصلاحياته .  
ج - الخطاب الملكي السامي (09/03/2011) الذي تضمن الإعلان عن مراجعة وتعديل عميق وشامل لدستور 1996 مع التأكيد على المكانة الخاصة التي يجب أن تحظى بها الأمازيغية .  
د - الخطاب الملكي التوجيهي بمناسبة افتتاح أول دورة للولاية التشريعية يوم الجمعة 12 أكتوبر 2012، الذي أكد فيه جلالة الملك مجددا، على البعد الاستراتيجي لإقرار اللغة الأمازيغية في الدستور الجديد، واعتبارها من الأولويات التشريعية والمشاريع الاستراتيجية للدولة، في مكانة « الجهوية المتقدمة» و « السلطة القضائية المستقلة» .

\* مقاطعا . هل يفهم من جوابكم هذا أنكم موافقون على المشروعين جملة وتفصيلا ؟

\*\* ليس هذا هو ما قصدت ، لأن هناك كثيرا من التفاصيل التي نرى أن معددي المشروعين جانهم الصواب في تصورهما أو إقرارهما وكذا في تفعيل مستجدات دستور 2011 بشأنها ولا سيما دلالات وحمولات بعض المفاهيم ذات الطبيعة الاستراتيجية للدولة الديمقراطية الحديثة و الحداثية .

\* الأمر يستوجب بعض التوضيحات بخصوص المشروعين كل على حدة، مارأيكم ؟

بخصوص المشروع الذي أعده رئيس الحكومة ، بشأن تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، أسجل بداية، كونه ذو طبيعة إجرائية ، و لم يتضمن التنصيص على إحداث مؤسسة أكاديمية لتفعيل مقتضياته، كان مقترحنا بشأنها إحداث « معهد عالي للدراسات الأمازيغية»، كما أن المشروع لم توطر مواده لا بدياجة و لا بتصدير ولم يتضمن حتى الإحالة على تصدير الدستور، أما مذكرته التقديمية التي صيغت في شكل عرض لندوة لمناقشة ما أورده بصيغة « محاور» فإنها تبدو منفصلة عن مواده ، أما بخصوص تبويبه ومضامين مواده (35 مادة موزعة على 10 أبواب) ، فإنني حاولت تصنيفها في أربعة كالتالي :  
أ - 24 مادة أرى الإبقاء عليها على حالتها .  
ب - 08 مواد أرى إدخال تعديلات عليها .  
ج - 02 مادتان أرى حذفهما كلية من المشروع هما المادتان 33 و 34 .  
د - 01 مادة واحدة أقترح إعادة تحديد المفهوم الدستوري لعبارة «مراحل» هي المادة 31 .

\* ألا ترون أنه من المفيد تقديم وعرض مساهماتكم ومقترحاتكم عبر جريدة «العالم الأمازيغي» بخصوص المواد التي أشرت لها في الجواب السابق ؟  
\*\* لا أرى إلا فائدة في ذلك ، ولعل تعميم المناقشة بشأنها أفضل من الاحتفاظ بها ، لذلك أعددتها على النحو التالي :

24	مادة أقترح الإبقاء عليها على حالتها
01	16
03	17
05	18
07	19
08	20
13	21
14	22
15	23

مقترحات	المادة
08 مواد أقترح تعديلها	
02	تعمل الدولة بكفاءة ومؤسساتها وجميع الوسائل المتاحة على تعزيز التواصل باللغة الأمازيغية في مختلف مجالات الحياة العامة، وبصفتها لغة رسمية للدولة ، ووسيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء . وتعمل أيضا على تنفيذ التوجهات العامة لسياسة الدولة بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية و حمايتها وتنميتها وإدماجها ، في مختلف مجالات الحياة العامة ، ولاسيما من خلال : - تيسير تعلم اللغة الأمازيغية وتعليمها ونشرها وإقرار مقرراتها على ذلك . - ... بدون تغيير
04	تسهر السلطة الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين على اتخاذ التدابير الكفيلة بإدماج اللغة الأمازيغية في منظومة التربية والتكوين بالطائعين العام والخاص . ولهذا الغرض ، تعمل على تدريس اللغة الأمازيغية ، في جميع مستويات التعليم الأساسي . كما يتعين تمييزها في مستويات التعليم الثانوي والإعدادي والتأهيلي والجامعي .
06	تحدث ، تطبيقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ، مسالك تكوينية و وحدات للبحث المتخصص في اللغة والثقافة الأمازيغيتين بمؤسسات التعليم العالي .
09	يمكن ، استعمال اللغة الأمازيغية في أفعال الجلسات العمومية للبرلمان وفي أفعال اللجان البرلمانية . ويتعين توفير الترجمة الفورية لهذه الأفعال من اللغة الأمازيغية إليها .
10	تتقل بالأمازيغية ، جلسات كل من مجلسي البرلمان على القوات القضائية والإذاعات العمومية . وتصدر نسخة من الجريدة الرسمية لأفعال البرلمان باللغة الأمازيغية .
11	تعمل الأمانة العامة للحكومة ، على نشر النصوص التشريعية والتنظيمية في الجريدة الرسمية باللغة الأمازيغية . كما يتم نشر القرارات التنظيمية ومقررات ومدونات الجماعات الترابية في الجريدة الرسمية لهذه الجماعات ، باللغة الأمازيغية .
12	تسهر الدولة على إدماج اللغة الأمازيغية في مختلف وسائل الإعلام العمومية والخاصة ، والمرئية والمسموعة ، بما فيها الصحافة المكتوبة والرقمية ، بما يتناسب ومكانتها كلفة رسمية للدولة ، ويوازي ذلك في اتفاقيات الدعم الذي تخصصه لهذه الوسائل ، وفي دقات التحملات الخاصة بها .
30	تتقل الدولة للمناقشة والفتوى ، الحق في استعمال اللغة الأمازيغية والتواصل بها خلال إجراءات البحث التحقيقي وإجراءات الاستئناف لدى النيابة العامة وإجراءات التحقيق وإجراءات جلسات المحاكمة ، والبحث التكميلي ، وكذا إجراءات تبليغ الإجراءات وتبليغ الأحكام . توفر الدولة لهذه الغاية خدمة الترجمة ، وتحتل خزينة الدولة ، تكاليفها ومصاريفها . يحق للمغتاصي ، سماع النطق بالحتم أو الترافع ، باللغة الأمازيغية . ومن أجل ذلك تجرس الدولة على تأهيل القضاة وموظفي المحاكم ، لاستعمال اللغة الأمازيغية .

مقترحات	المادة
مادة واحدة أقترح تعويضها بتفسير ملغولها	
31	تعويض هذه المادة ( 31 ) بصيغة تعطي معنى آخر لمفهوم " المراحل " ، بتركيز الجهود على المناطق الحضرية والمناطق القروية التي تستعمل فيها اللغة الأمازيغية بشكل محدود ، على غرار المنهجية المقررة لتفعيل الجهوية الموسعة .

مقترحات	المادة
02 مواد أقترح حذفها	
33	تتطهر هذه المادة ، لتفتح المجالات للإبداعات المتنوعة ، ومراعاة أكبر عدد من التجارب والنماذج ، يمكن أن تكون مستقبلا مجالا وأوراها ، للتقييم الاستراتيجي ، من طرف المجلس وغيره من المؤسسات الأكاديمية ، وهو الأسلوب الذي سساهم كذلك في تفعيل أمثل لاختيار الدولة الاستراتيجي ، بخصوص الجهوية المتقدمة تطبيقا للفقرة الأخيرة من الفصل الأول من الدستور .
34	تتلف هذه المادة كالتالي : أ. تركز أسلوب تمرکز التقييم والتوجيه لدى سلطة تنفيذية ، ب . تؤدي إلى تعارض بين اختصاصات السلطة التنفيذية وهيئات أو مؤسسات مستقلة ، ومن بينها المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية .

بطريقة أخرى يعرف المتتبعون بعضا من تفاصيلها لا أرى داعيا لتوضيح واضحات أشرت لبعضها في حوار سابق كما تلخص بعضها عناوين حوارنا هذا.

\* ألا ترون أن مشروع القانونين التنظيميين ، أعدتهما مؤسسات الظل ، وتم ترديهما بطريقتين مختلفتين ؟  
\*\* لا أستطيع قول ذلك ، لأنه إضافة لما يحمله من تبخيس لجهودات نوعية ومساهمات إيجابية للحكومة ولاسيما بعض مكوناتها ، فإن القول بذلك على إطلاقه وبشكل جزائي ، قد يؤدي إلى محاولة التنصل من المسؤولية عن السلبيات ومحاولة تحميلها لجهول ، وهو أسلوب لا أراه سليما في دولة يحكمها القانون والمؤسسات ، ويجب أن تشتغل فيها المؤسسات بتعاون وتكامل في الأدوار ، بكامل الشفافية ، وإذا كان الحال كما لمحتم إليه فإنه لا يشرف الطرفين ( الفاعل والمفعول به) .

\* سبق لكم وأن اقترحتم مشروعين متعلقين بالموضوع، ووجهتموه للجهات المعنية. ما مدى تجاوب المشروعين مع مقترحاتكم ؟

\*\* نعم، تم التجاوب بشكل إيجابي مع المقترحات التي وجهناها للجهات المعنية مع كل حسب الإصدار عنها، ولعل سبب هذا التجاوب مرده لكوننا وجهنا مقترحاتنا في شكل مواد قانونية تمت صياغتها وتصنيفها استنباطا من مقتضيات الدستور ولاسيما تصديره وكامل فصوله، وحيثيات من قرارات للمجلس الدستوري، كما اعتمدنا في إعداد وصياغة مقترحاتنا على مضامين خطاب ملكية ذات الصبغة المرجعية في تناول وإقرار اللغة الأمازيغية ولاسيما كل من :  
أ - خطاب العرش ( 30 / 07 / 2001 ) الذي تم فيه إبراز الطابع التعددي للهوية الوطنية للمغرب والإعلان عن قرار ملكي سيادي بإحداث وتحديد مهام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية .

## قالوا عن القانون التنظيمي للأمازيغية...

\*\*\*  
البراهيم الغدوني، ناشط أمازيغي؛ هو قانون يكرس الحكرة اللغوية ضد الأمازيغ لمزيد من السنوات. من عنوانه يتضح أن المقصود منه التحكم زمنيا في تدخل الدولة، لتطبيق مقتضيات الترسيم، أسلوب صياغته يتميز بالتعويض والتمويه واللعب بالكلمات، لكي لا تتحمل أية جهة مسؤولية التطبيق ما ورد فيه، لا يعترف بحرف تيفيناغ أسلوبيا رسميا لكتابة الأمازيغية، يكرس التلهيج اللغوي الذي يهدف سياسيا إلى تشتيت الصف الأمازيغي وعدم السماح بقيام ثقافة أمازيغية عامة.  
\*\*\*  
رشيد البهاوي، طالب باحث؛ يعتبر القانون التنظيمي للأمازيغية النص الثاني من حيث الترابية والإلزامية القانونية بعد الدستور، إذ لم يكن إلا التحصيل الحاصل والنتيجة المباشرة للصيغة الدستورية التي ورد بها الاعتراف الرسمي بالأمازيغية، والتي تركز التمييز ضد الأمازيغية ونشره، لكن رغم الآراء والمواقف المختلفة حول دستور 2011، لا ينبغي علينا حركة أمازيغية القبول والسماح بالتراجعات المنهجية خصوصا في ملف تدريس الأمازيغية، بل يجب علينا رص الصفوف ورفض هذا القانون التنظيمي كما رفضنا الصيغة الدستورية حول الأمازيغية، والترافع والنضال من أجل أن نصل إلى اعتراف حقيقي وإنصاف عادل للأمازيغية.  
\* إعداد: منتصر إثري

مما يحتم علينا مزيدا من النضال من أجل إقرار دستور ديمقراطيا شكلا ومضمونا.  
\*\*\*  
شريف أدرهك، ناشط حقوقي؛ القانون التنظيمي للأمازيغية هو ذر اللغبار في عيون الأمازيغ فقط. فبعد احتواء فئة عريضة من نخبة الحركة الأمازيغية في المعهد الملكي للثقافة والأمازيغية وتذجينها عن طريق سياسة الريع والمناصب السامية، وجد المخزن نفسه مضطرا من جديد بعد الربيع الديمقراطي سنة 2011 للاعتراف باللغة والهوية الأمازيغيتين، لكن ترأس حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية العروبية للحكومة أعطى فرصة للمخزن من جديد لإقرار ترسيم الأمازيغية، لأن النظام لا يملك إرادة للاعتراف بحقوق الأمازيغ... فلننتظر الشارع من جديد من أجل انتزاع حقوقنا عوض الانتكال على أحزاب ونخب انتهازية.  
\*\*\*  
\* حميد ايت الحسين، فاعل جمعي؛ أولا لم يكن منتظرا تسريع الخطى في مناقشة ملف القانون التنظيمي للأمازيغية منذ البداية، لأن إيديولوجية الحزب الذي يقود الحكومة معروفة بعاداتها البين للأمازيغية، ثانيا، بالنسبة لمشروع القانون التنظيمي، رغم أن مبدأ التدرج هو منطق سليم، لكن يبقى مفتوح أمام إطالة أمد التزليل الفعلي، لأن المقاربة الشمولية للملف تقابله تشعب الإشكاليات والأطراف المتدخلة وتحديد الأولوية بالنسبة للمجالات التفعيل (التعليم والإعلام...)

\* محمد الوعالي؛ مخبب للأمال ولا يستجيب لتطلعات الفاعلين الأمازيغ كما انه يشكل ردة دستورية لعدم انسجامه مع مقتضيات المادة 5 من الدستور فعلا انه قانون تعطيل لرسمية الأمازيغية في الدستور  
\*\*\*  
\* حميد طالب، أستاذ وباحث؛ القانون التنظيمي للغة الأمازيغية غير قانوني الصياغة، أحادي المقاربة، استثنائي التناول مقارنة بمشاريع القوانين الأخرى، قائما على الحق وليس على الواجب، غير بريء من الخلفيات الإيديولوجية لواقعه لذلك لم يرق إلى المستوى المطلوب. هو موقعة نضالية وليست غاية النضال، فلا يجب أن ينسبنا - كما ألهانا إنشاء المعهد - عن الدفاع عن كرامة وهوية الأرض. اللغة جزئية بسيطة ضمن المشروع الأمازيغي.  
\*\*\*  
- أنكوش عائشة «تودرت»، فاعلة أمازيغية؛ القانون التنظيمي ليس سوى أداة في يد خصوم الأمازيغية بدءا بأعلى هرم من السلطة، والغاية كبح وإرجاء وإجهاض على دسترة الأمازيغية التي لطالما اعتبرناها دسترة شكلية.  
\*\*\*  
- سمير وعلي، ناشط أمازيغي؛ باختصار شديد مشروع لم يكن في مستوى تطلعات ونضالات الحركة الأمازيغية، والوعود الدستورية، عموما نسجل غياب الإرادة السياسية لإعادة الاعتبار للأمازيغية على جميع مستوياتها ،

## من فنارنا

\* ملتقى دولي بالرشيدية أيام 23 و24 شتبر المقبل

تحتضن مدينة الرشيدية، يومي 23 و 24 شتبر المقبل، بكلية العلوم والتقنيات، الدورة الأولى للملتقى الدولي حول «أنظمة الري التقليدية: استراتيجيات مستدامة وفعالة لأجل الحفاظ على الموارد الطبيعية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة»، تحت شعار: «الابتكار والهندسة في خدمة الإنسانية»، الذي تنظمه جمعية العقد العالمي للماء فرع الرشيدية، ويشارك فيه أساتذة من المغرب ومن دول عربية وأجنبية مختلفة. ويأتي هذا الملتقى لاستكمال سلسلة اللقاءات وجلسات نقاش وورشات العمل التي باشرتها الجمعية منذ بحر السنة الجاري، التي تصب كلها في إطار التحضير للمشاركة في فعاليات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب22)، والذي سينعقد بمراكش ما بين 7 و 18 نونبر 2016 وتهدف هذه التظاهرة إلى التعريف وإبراز خصوصية أنظمة الري التقليدية داخل المنظومة المائية والبيئية للبلدان المشاركة، بالإضافة إلى الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه هذه الأنظمة على المستويين الإقتصادي والبيئي، إلى جانب تقاسم التجارب والتوصيات والخلاصات لأجل الحفاظ على استمرارية أنظمة الري التقليدية لما تحب له من موروث ثقافي واجتماعي للشعوب. وسيعرف هذا الملتقى مشاركة كل من تونس والأردن وموريتانيا وفرنسا وبلجيكا وسويسرا والهند إلى جانب أساتذة ومختصين من المملكة المغربية، وسيكون على المشاركين في ذات الملتقى القيام بزيارة ميدانية علمية إلى أبرز الاستغلاليات الفلاحية بالمنطقة للوقوف على دور هذه الأنظمة وتركيبها في التأقلم مع التغيرات المناخية خصوصا في الواحات.

\* مبادرات متميزة في تفعيل رسمية الأمازيغية

في بادرة قل نظيرها، قامت مؤخرا بلدية مدينة الحاجب بالأطلس المتوسط، بكتابة علامات الإرشاد الطرقي داخل نفوذ ترابها باللغة الأمازيغية بحرفها تيفيناغ، وذلك إلى جانب اللغتين العربية والفرنسية. ومن جانبها كتبت وكالة تهيئة بحيرة مارتشكا بالناظور عددا من العبارات الأمازيغية بحروف تيفيناغ، إلى جانب لغات أخرى على لافتات قامت الوكالة مؤخرا بتثبيتها على طول خط شارع الكورنيش وسط مدينة الناظور. وتأتي هذه المبادرات النادرة المنتشرة في الوقت الذي يعرف فيه الشارع المغربي جدلا واسعا بخصوص ضرورة التسريع من تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وإخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بها لحيز الوجود، خاصة وأن الولاية الحكومية الحالية شارفت على نهايتها دون أن تمكن الأمازيغية من تحقيق طابعها الرسمي.

## الشبكة المغربية - الأمريكية تنظم ملتقى دولي في واشنطن حول تشريعات 7 أكتوبر المقبل



إستراتيجية من خلال جمع الصحفيين من مختلف الأنماط الصحفية، مضيفا أن الغاية من مثل هذه الملتقيات هو تبادل الخبرات والتجارب بين الإعلاميين والصحافيين المغاربة والأمريكيين وإبراز الوجه الحقيقي للمغرب في أمريكا». وأضاف الحجام، على هامش مائدة مستديرة نظمتها الشبكة، مساء أمس الإثنين 5 سبتمبر 2016 بالمحمدية، أن الملتقى سيعرف مشاركة عدد من الصحافيين والأكاديميين والباحثين والخبراء في مجال السياسة وشخصيات من مجالات مختلفة».

هناك القرار في واشنطن وصوتنا كمغاربة غير موجود بالطريقة والفعالية التي نريد». تورد المتحدث هذا، وسيعرف الملتقى حسب المنظمين دائما، «حلقات النقاش حول الوجه الجديد لوسائل الإعلام في عالم الابتكار التكنولوجي السريع، والنمو الهائل لوسائل الإعلام الإلكترونية وعلاقة الإعلام بالأمن الوطني. وستكون هناك أيضا نقاشات حول دور الإعلام في العمليات السياسية في الولايات المتحدة والمغرب، وتأثيرها على الرأي العام وعلى المجتمع وعلى التطور الديمقراطي». \* منتصر!

بدورها، أوضحت مسؤولة التواصل في الشبكة، فوزية طالوت، أن الغاية من الملتقى هو نقل وتبادل التجارب بين الصحافيين والإعلاميين الأمريكيين ونظرائهم المغاربة، وإبراز أوجه التلقي بين الجانبين، مشددة على أن دور «الشبكة المغربية الأمريكية» هو التعريف بالمغرب وبإيجابياته الكثيرة لأن واشنطن هي عاصمة القرار العالمي والأمريكان تتقصص معلومات عن بلدنا، مبرزة أن الدورة الثانية من الملتقى لها صبغ مهم من الناحية الطرفية خصوصا مع تزامنهما مع الانتخابات الأمريكية والمغربية ودور وسائل الإعلام في مثل هذه الأحداث، وكذلك تأثير الإعلام على الرأي العام والمجتمع، و«سنوصل صوت المغرب لأن

تستعد «الشبكة المغربية الأمريكية» (MAN)، الناشطة في مجال تعزيز العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، لتنظيم الدورة الثانية للملتقى الدولي لوسائل إعلام بالعاصمة الأمريكية واشنطن.

وتأتي استعدادات الشبكة، على ضوء اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في المغرب، وكذا الانتخابات الرئاسية بالولاية المتحدة الأمريكية، وتعالج الدورة الثانية من الملتقى المغربي - الأمريكي، والتي ستنظم يومي 27 و 28 سبتمبر 2016، دور وسائل الإعلام وتأثيرها على المجتمعات والطريقة التي تسير بها وتتكيف مع التغيرات والمستجدات».

وسيكون هذا الملتقى حسب المنظمين، فرصة للمشاركين لتباحث إشكالية استعمال وسائل الإعلام من قبل المرشحين خلال الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية ومن أجل تغطية اتفاقيات الجمهوريين والديمقراطيين. كما ستباحث كذلك أساليب الريبورتاجات المنتجة حول الانتخابات المغربية واستعمال الإعلام الاجتماعي خلال محاولة الانقلاب الأخيرة في تركيا، كما سيقوم الملتقى بتسليط الضوء على مدى تأثير وسائل الإعلام، على مجرى الأحداث والقرارات والتصورات. وقال محمد الحجام، رئيس الشبكة المغربية الأمريكية، في تصريح «للعالم الأمازيغي» أن «الهدف من الملتقى المغربي - الأمريكي، هو تشجيع واستلهام تحالفات

## قسم مدمج لتعليم الأطفال ذوي احتياجات خاصة بالمحمدية



افتتحت جمعية «المعرفة الطبية بلا حدود» COSAF، قسما مدمجا خاصا بتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المنحدرين من أسر معوزة بمدينة المحمدية وضواحيها، وذلك يوم الجمعة 2 شتبر 2016 في مدينة المحمدية.

وأوضح محمد فروجي رئيس جمعية «المعرفة الطبية بلا حدود» في تصريح خص به جريدة «العالم الأمازيغي»، أن الجمعية تسعى من خلال مثل هذه الأنشطة إلى النهوض بالأطفال في وضعية صعبة، وأكد أن الجمعية مقبلية على تنفيذ عدد من المشاريع بمختلف مناطق المغرب خاصة النائية منها.

وأكد فروجي أن الجمعية اختارت حوالي 30 طفلا للاستفادة من الدراسة بهذا القسم حسب نوع الإعاقة المصابين بها، لتمكينهم من حقهم في التربية، مع الاهتمام بأوضاعهم الصحية من خلال جعلهم يخضعون لحصص العلاج بالترويض الطبي.

وأوضح محمد فروجي رئيس جمعية «المعرفة الطبية بلا حدود» في تصريح خص به جريدة «العالم الأمازيغي»، أن الجمعية تسعى من خلال مثل هذه الأنشطة إلى النهوض بالأطفال في وضعية صعبة، وأكد أن الجمعية مقبلية على تنفيذ عدد من المشاريع بمختلف مناطق المغرب خاصة النائية منها.

وأكد فروجي أن الجمعية اختارت حوالي 30 طفلا للاستفادة من الدراسة بهذا القسم حسب نوع الإعاقة المصابين بها، لتمكينهم من حقهم في التربية، مع الاهتمام بأوضاعهم الصحية من خلال جعلهم يخضعون لحصص العلاج بالترويض الطبي.

## شبكة الكفاءات المغربية الأمريكية تجري دراسة ميدانية حول التوحد بالمغرب



غياب مراكز التشخيص والاختصاصيين في الموضوع. فحسب تقديرات دولية ووطنية، فإن أزيد من 340000 طفل توحدي يوجد بالمغرب ويزداد العدد باستمرار وتحمل جمعيات المجتمع المدني العبء الأكبر في الرعاية والتتبع بإمكانيات محدودة. \* عن شبكة الكفاءات المغربية الأمريكية علي فنانش

في إطار أنشطتها بالمغرب، وبتعاون مع المنظمة العالمية Autism Speaks، تجري شبكة الكفاءات المغربية الأمريكية American Moroccan Competencies Netwok والتي يوجد مقرها بولاية نيويورك الأمريكية، دراسة ميدانية حول التوحد بالمغرب تستهدف أسر الأطفال التوحديين، ويشرف على إنجازها أساتذة وباحثين من المعهد الأمريكي وورسيستر بوليتيكنيك Worcester Polytechnic Institute (WPI) . وقد انطلقت هذه الدراسة - في مرحلتها الأولى - منذ 29 غشت 2016 بكل من مدينة الدار البيضاء، تيزنيت، أكادير، اشتوكة آيت باها و تارودانت على أن تستمر في ما بعد عيد الأضحى بمدينة ورزازات ومدينة الدار البيضاء.

وتهدف هذه الدراسة، التي عرفت مشاركة أزيد من 160 أسرة بالبلد المذكورة، إلى معرفة حاجيات أسر الأطفال التوحديين والوضعية التي تعيشها و

## يوم دراسي حول تدريس الأمازيغية



احتضنت دار الطالب ببونعمان أيت برايم (إقليم تيزنيت) يوم السبت 10 شتبر 2016 أشغال يوم دراسي تخصصي حول موضوع: «تدريس الأمازيغية: تجارب، قراءات وأفاق»، يوم دراسي بادرت إلى تنظيمه جمعية إسيمان الثقافية والاجتماعية للوقوف عند الحالة الراهنة لورش تعليم اللغة الأمازيغية بالمغرب والذي انطلق منذ سنة 2003 وما ميزه من تجارب متنوعة منها الرسمي وغير الرسمي في إطار لقاء تقويمي يروم تسجيل المكتسبات والوقوف عند التعثرات واقتراح حلول للمشكلات المرصودة.

من خلال شعب الأمازيغية بمختلف المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين على الصعيد الوطني. وتناول الأستاذ رشيد نجيب مشروع تدريس اللغة الأمازيغية على المستويين الحقوقي والتربوي من خلال ما تنص عليه مختلف التشريعات الوطنية والدولية في مجال التعدد اللغوي والثقافي من إعلانات واتفاقيات ومعاهدات مختلف المنظمات الأممية ذات الاختصاص وكذا ما يحفل به المشهد التشريعي الوطني في هذا الإطار (ظواهر، منكرات...) دون إغفال ما تؤكد عليه الأدبيات التربوية من حيث اهتمامها باللغة الأم واعتبارها آلية مهمة وأساسية للنجاح المدرسي. أما الشق التطبيقي العملي فهم تنظيم مائدة مستديرة حول تدريس اللغة الأمازيغية أدار أشغالها الأستاذ سعيد أوثن وشارك فيه الأساتذة

عرف اليوم الدراسي شقين الأول نظري عام تطابري في شكل ندوة مفتوحة نشطها الأستاذ فيصل متقي وشارك فيها الأستاذ مولود أسكور الذي تحدث عن تجربة الجمعيات الأمازيغية في تدريس اللغة الأمازيغية قبل الترسيم (نموذج جمعية تاماينوت) مبرزا الخصوصيات العامة لهذا التكوين سواء من حيث طابعه التطوعي والفئات المستفيدة منه والمقاربات المستعمدة والمنهج المقترح... وتحدث الأستاذ محمد أبيضار عن التدريس الرسمي للأمازيغية متوقفا عند مختلف المرجعيات القانونية والتشريعية المؤطرة لهذه العملية مع التركيز على التكوين المهني الذي يتلقاه الأساتذة المتخصصون



## عبد الصمد محمود، نائب رئيس اتحاد كتاب كردستان بسوريا في حوار مع «العالم الأمازيغي» كل إنسان كردي في مخيلته حلم إقامة دولة كردستان الكبرى

إعداد  
منتصر  
إثري

في حوار حصري مع «العالم الأمازيغي» أوضح عبد الصمد محمود، نائب رئيس اتحاد كتاب كردستان بسوريا، أن إقصاء وإنكار حقوق الشعب الكردي لم يعد مجدياً، وأضاف أن أي محاولة لطمس الهوية الكردية وإنكار حقوق الشعب الكردي لاحقاً لن يكتب لها النجاح، وشدد المتحدث في حوارهِ أن لا حل لمشكلة الشرق الأوسط من دون حل القضية الكردية، وطالب الشاعر الكردي الدول التي ترغب في العيش بسلام وأمان واستقرار أن تعترف بالوجود الكردي، وبحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه.



النضال سيستمر لفترة طويلة، وخلال السنوات الخمس الماضية استطاع الكورد الحفاظ على وجودهم وإثبات قدرتهم في الدفاع عن أنفسهم وأرضهم، ولا تراجع عن المكتسبات التي حققها الكورد في هذه السنوات، وأي محاولة لطمس الهوية الكردية وإنكار حقوق الشعب الكردي لاحقاً لن يكتب لها النجاح، ولذلك من المفروض أن تأتي قادم السنوات بما يعزز هذه الحقوق ويرسخها ويجعلها مضمونة في دستور عام للبلاد.

يعزز هذه الحقوق ويرسخها ويجعلها مضمونة في دستور عام للبلاد.

\* إذا ما تعنتت الحكومة السورية اتجاه مطالبكم، هل لكم خطط نضالية بديلة لنزع حقوقكم على المستوى الوطني والدولي؟

\*\* نحن ماضون في نضالنا حتى تحقيق جميع مطالب الشعب الكردي، ولم نتقاعس لحظة في المطالبة بحقوقنا حتى في أحلك الظروف سوداوية واستبدادية وفي ظل أنظمة دكتاتورية قمعية، ولذلك فإن عزمنا لن تلبس، وإصرارنا على نيل حريتنا سيزداد قوة وشكامة، وكما نوفر على سوريا مزيداً من الدماء والفوضى والاضطرابات لا بد من حل عادل للقضية الكردية يضمن لسوريا وحدتها واستقرارها.

\* قراءة وتحليل لما يحدث في سورية، هل نستطيع القول أن داعش استغلت التجاذبات السياسية والصراعات أو اتطاحات إن صح التعبير التي يعرفها المشهد السوري للتوسع أكثر في الأراضي السوري وبالأخص المناطق الكردية؟

\*\* داعش حالة دخيلة على الشعب السوري، وهي منظمة متطرفة لها أفكار لا تناسب الظرف التاريخي للتطور الإنساني، ولكنها استطاعت بفضل القوى العالمية التي تدعمها، واستغلالها للفوضى التي لحقت بالمنطقة، واستنطار بعض الجهات الحكومية لها في دول الصراع، من اجتياح المنطقة والسيطرة على بقعة جغرافية عابرة للحدود الإقليمية، وهي في انحسار، لما شكلت من خطورة جمة على مصالح بعض الدول الإقليمية والعالمية، وكان للكورد دور متميز في محاربتها وكسر شوكتها.

شعب كامل عن أرضه التاريخية، واستمرار النضال الكردي ضد الأنظمة الغاصبة لكردستان أجبرها على الإقرار بهذا الواقع، ولهذا فإن التاريخ لا يعود إلى الوراء أبداً، وما قدمناهم من شهداء كان كفيلاً بأن يجعل الكورد رقماً صعباً في المعادلة الإقليمية والدولية، ولذلك فإن إنكار حقوقهم لم يعد مجدياً ولا بد لهذه الدول إن كانت ترغب في العيش بسلام وأمان واستقرار أن تعترف بالوجود الكردي، وبحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه، ولن يكون هناك حل لمشكلة الشرق الأوسط من دون حل القضية الكردية.

\* كيف ترى موقف المعارضة السورية، أقصد المعارضة للنظام السوري في الخارج من الحقوق الكردية؟

\*\* هناك وثيقة موقعة بين المجلس الوطني الكردي والائتلاف، فيها اعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا، ولكن هناك اختلاف في وجهات النظر بين المعارضة والأحزاب الكردية، إذ تطالب الأحزاب الكردية بالحل الفيدرالي لسوريا المستقل، بينما تصر المعارضة السورية على اللامركزية الإدارية، فالخلاف في نوعية الحل وليس في جوهر الاعتراف بالوجود الكردي، وأعتقد أن سوريا المستقبل سيكون فيها للكورد دور مميز.

\* هل يمكن أن تشهد الفترة المقبلة تغييرات في مواقف القوى المعارضة للحقوق الكردية؟

\*\* هذه مرهونة بعدة عوامل، منها القوة الفعلية التي يشكلها الكورد على الأرض، ومنها القوة العسكرية والسيطرة على منطقة روج آفا برمتها، وكذلك مواقف الدول الإقليمية والعالمية، فلها تأثير بالغ الأهمية على مستقبل سوريا، ونوعية الحل السياسي فيها، ومدى ارتباط هذه المعارضة بالقوى الخارجية التي تتفاوت مواقفها من حقوق الشعب الكردي، وبرأيي لا أعتقد أن قوى المعارضة لها مصلحة في التنكر لحقوق الشعب الكردي لأنها بذلك ستترك ثغرة في الحل ستهد منها أسباب الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة.

\* هل لكم علاقات بالقوى والحركات المدنية في سورية وهل تؤمن هذه القوى بحقوق الكرد؟

\*\* بالتأكيد، ما زال الكورد يعتبرون أنفسهم مكوناً أصيلاً من مكونات الشعب السوري، ولذلك فمن الطبيعي أن تكون علاقاتنا جيدة معهم، وخاصة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية، ومعظم الذين يعملون في هذا المجال يحترمون حقوق الشعب الكردي، ولذلك نحاول تعزيز هذه العلاقات بما يخدم حل الأزمة السورية والحفاظ على سوريا دولة مستقرة يعيش فيها الجميع بسلام وأمان.

\* كيف تشاربون موضوع كرد سورية وهل يمكن أن نرى تطورات في حقوق الكرد في قادم السنوات؟

\*\* أعتقد أن الحل السياسي في سوريا ما زال بعيداً، ولذلك فإن

\* حيد لو تقرينا أكثر من رابطتكم؟ هل نضالكم ينحصر في المجال الثقافي أم لكم مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية...؟

\*\* اتحاد كتاب كردستان سوريا، منظمة مدنية مستقلة إدارية تهتم بشؤون الإبداع الأدبي والثقافي والمعرفي، وتعمل على خلق نوع من التضامن والتكافل بين الكتاب، ورسالتها في الحياة هي القلم الحر الذي يعبر عن الحقوق القومية والإنسانية للشعب الكردي والسوري، ولذلك فإننا رغم تحملنا للمسؤولية التاريخية في الدفاع عن حقوق شعبنا إلا أننا لسنا جهة سياسية، بل ينصب جهتنا على المجال الثقافي فقط.

\* هل أنتم في الرابطة مع التطلعات الكردية الساعية لقيام دولة كردستان الكبرى أم لكم مواقف وماهي هاته المواقف؟

\*\* كل إنسان كردي في مخيلته حلم إقامة دولة كردستان الكبرى، ولكن الواقع شيء آخر، فإن كردستان لها وضع إقليمي ودولي بالغ الحساسية، فهي مقسمة جغرافياً بين أربع دول، وعملت القوى العظمى على تشتيت الشعب الكردي بين هذه الدول في مؤامرة عالمية لوأد أي طموح كردي في الاستقلال والحرية، ولكن كل ذلك لم يمنع الشعب الكردي في الأجزاء الأربعة من كردستان من تقديم آلاف الشهداء قرابين على محراب الحرية وتحقيق الحلم الكردي الأبدى، ونحن في اتحاد كتاب كردستان سوريا لا نختلف على مبدأ الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سوريا، ولكننا لسنا جهة سياسية لنعلن ذلك في بيانات رسمية.

\* حدثنا قليلاً عن واقع وأوضاع الكورد في سورية اليوم؟

\*\* الكورد هم جزء من الثورة السورية، ولذلك فإن الأزمة الإنسانية التي عصفت بسوريا قد أتت على الكورد أيضاً، ولكن للكورد وضع آخر، فقد عاشوا في ظل أنظمة سياسية توالى على سوريا لم تتوان عن قمع التطلعات الكردية، وطمس هويتهم، وتغييب وجودهم، وممارسة كافة أشكال الاستبداد والاضطهاد عليهم بما فيها حرمانهم من الجنسية والتحدث بلغتهم، وهي من أبسط الحقوق الإنسانية، وفي ظل الثورة الحالية التي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة دخلت سوريا مرحلة تاريخية جديدة كان للكورد فيها نصيب كبير، فقد استطاعوا أن يحافظوا على مناطقهم ويردعوا الجماعات المسلحة الإرهابية التي حاولت اقتحامها، وطردوهم بعيداً، وتضاعل نفوذ النظام كثيراً واستطاع الشعب الكوردي بناء نظام خاص به لإدارة مناطقه، ورغم ذلك فإن الأوضاع المعيشية ما زالت قاسية، وتأثر نظام التربية والتعليم كثيراً بسبب الحرب، ونزح مئات الآلاف من الشعب باتجاه دول الجوار، وما زال المستقبل غامضاً وغير واضح المعالم.

\* هل يمكن اعتبار أن زمن إقصاء الكورد واضطهادهم في حقوقهم المشروعة قد ولى؟

\*\* بالتأكيد، لن نستطيع أي قوة استبدادية في العالم أن تمحو

## أحزاب وتنظيمات سياسية كردية تدين التدخل التركي في الأراضي السورية

على «أن فشل المشروع الديمقراطي في سوريا سيلحق الضرر بمشروع بناء سوريا ديمقراطية موحدة لجميع أبنائها ويعيش القوي الإرهابية وورعاتها المترسخت في سيطرة الوطن وأمال وطموحات الشعب السوري، ومن هذا المنطلق يرفض شعبنا السوري من أقصاه إلى قاطعا وسيقف صفاً واحداً في مواجهته»، محدرة من أن «النظام التركي يحاول النظام باجتياحه الأراضي السورية إدامة النزاعات وترسيخها بين مكونات الشعب السوري الواحد». حسب تعبير البيان الموقعة من عدد من التنظيمات والأحزاب السياسية تتقدمهم «أحزاب التحالف الوطني الكردي في سوريا و حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا «يكتي» و الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا «البارتي»....»

المستعصية في البلاد... وطالبت الأحزاب الكردية الموقعة على بيان توصل «العالم الأمازيغي» بمضمونه، (طالبت المجتمع الدولي بالضغط على النظام التركي للكف عن التدخل في الشؤون الداخلية السورية والأنسحاب الفوري من الأراضي السورية واحترام قوانين وعلاقات حسن الجوار، كما ناشدت التنظيمات الكردية «القوى الوطنية والديمقراطية إلى اخذ المبادرة وعدم إفساح المجال للقوى الشوفينية الطامعة بالوقوف صفاً واحداً لتحتطم كافة هذه المشاريع التأميرية على صخرة وحدتنا الوطنية». كما طالبت باقي القوى الكردية بالقيام بما وصفها بيان التنظيمات الموقعة على البيان «واجباتها الوطنية والقومية واتجاه الشعب السوري وبالأخص مناطق روجافا - شمال سوريا واخذ الحيطه والحذر من الوقوع في شرك حبال النظام التركي والأعبية».

شجبت عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية الكردية بشدة ما وصفته بـ«الاعتداء التركي السافر على الأراضي السورية، واصفة التدخل التركي في الأراضي السورية بـ«الاحتلال الغاشم».

وأوضحت التنظيمات السياسية الكردية في سورية، أن بعد «سلسلة الهزائم التي منيت بها القوى الظلامية المتطرفة، بدأت تظهر على السطح المآرب والمخططات التأميرية لتتضح وتأخذ مسارها الفعلي على المشهد الميداني وكان آخرها الاعتداء التركي السافر على الأراضي السورية وفي مدينة جرابلس تحديداً لتقوم بتمرير مآربها القديمة الحديثة ولتباشر باحتلالها الفعلي للأراضي السورية تحت ذرائع وهمية لمحاربة الإرهاب المتمثل بداعش وأخوانها لإفشال المشروع الديمقراطي الذي تبناه مجلس سوريا الديمقراطية لحل الأزمة

## شيخ حسن يطالب بحماية الشعب الكردي من «العدوان» التركي

مدار سبعة أيام متتالية لمنع قيام تركيا ببناء جدار عازل داخل أراضي منطقة كوباني... وأضاف شيخ الوحدة أن حزب شيوخ الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا يدين ويستنكر وبأشد العبارات العدوان التركي السافر على أهل كوباني، مطالباً المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته في حماية المواطنين الكرد من الإرهاب والضغط على النظام التركي للكف عن قتل المدنيين العزل... وطالب المتحدث القوى الوطنية السورية للوقوف ضد ما وصفها بـ«الأعمال البربرية التركية، واتخاذ مواقف وطنية تخدم مصالح الشعب السوري بكافة مكوناته، كما ناشد كل فصائل الحركة الكردية في سوريا لتوحيد جهودها لمواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه الشعب الكردي».



أوضح مسلم شيخ حسن، عضو اللجنة السياسية لحزب الوحدة الديمقراطي في سوريا، أن ما وصفه بالعدوان الأجنبي للحكومات على سدة الحكم في تركيا ضد الشعب الكردي ووجوده وسعيها للقضاء على طموحاته وتطلعاته في سائر أجزاء كردستان عبر كل الوسائل باءت بالفشل خلال عقود خلت... وأرجع المتحدث ذلك إلى ما قال عنه «عزيمة وصلابة أبناء الشعب الكردي التواق إلى الحرية والديمقراطية، مضيفا «أن رغم هذه الانتكاسات والإخفاقات على الصعيدين الداخلي والخارجي وعدم الاستفادة من تجاربهم السابقة استمرت تركيا في نهجها السلبي لمعالجة

القضايا الوطنية والخارجية حيث قامت بخرق جميع القوانين والقرارات الدولية باعتمادها السافر على الأراضي الكوردية في سوريا وبناء جدار فاصل على حدود معظم المناطق الكردية المتاخمة لكردستان تركيا الأمر الذي أدى إلى اعتصام آلاف المواطنين قرب الحدود الفاصل بين مدينة كوباني وتركيا وعلى

أوضح مسلم شيخ حسن، عضو اللجنة السياسية لحزب الوحدة الديمقراطي في سوريا، أن ما وصفه بالعدوان الأجنبي للحكومات على سدة الحكم في تركيا ضد الشعب الكردي ووجوده وسعيها للقضاء على طموحاته وتطلعاته في سائر أجزاء كردستان عبر كل الوسائل باءت بالفشل خلال عقود خلت... وأرجع المتحدث ذلك إلى ما قال عنه «عزيمة وصلابة أبناء الشعب الكردي التواق إلى الحرية والديمقراطية، مضيفا «أن رغم هذه الانتكاسات والإخفاقات على الصعيدين الداخلي والخارجي وعدم الاستفادة من تجاربهم السابقة استمرت تركيا في نهجها السلبي لمعالجة

## الجزائر: إعادة الاعتبار للملوك الأمازيغ «ماسينيسا» و«سيفاكس» و«يوغرطة»

إعداد  
سعيد  
الفراخ

طيلة السنة الجارية شرعت السلطات الجزائرية في تنظيم سلسلة من الملتقيات الدولية احتفاءً بالملوك الأمازيغ كـ«ماسينيسا» و«يوغرطة»، كما لا تتردد وسائل الإعلام الرسمية بين الضيفة والأخرى في تناول حياة المفكرين والزعماء الأمازيغ الذين حكموا المنطقة في الفترة ما قبل الإسلامية، بل أكثر من ذلك صنفت الجزائر مآثر تاريخية للملوك الأمازيغ ضمن التراث الوطني وأعلنت عزمها تسمية شوارعها بأسمائهم، كما علمت على ترميم مجموعة من المآثر الأخرى.



متعددة حول الملك الأمازيغي ماسينيسا، ومع ترسيم الأمازيغية أعلنت الجزائر عن توسيع عملية تدريس الأمازيغية وتركيز الاهتمام أكثر على كل ما يتعلق بالأمازيغية، بما في ذلك التاريخ الأمازيغي، هذا الأخير الذي وإن كان يتسم بالغنى إلا أن دول شمال إفريقيا اقتضرت طوال نصف قرن على الإهتمام بتاريخ العرب أكثر من تاريخ شمال إفريقيا إلى درجة صارت معها شعوب المنطقة تجهل كل شيء عن تاريخها وأمجادها.

### \* تصنيف ضريح الملك الأمازيغي «سيفاكس» ضمن التراث الوطني الجزائري

تم منذ شهر يونيو الماضي تصنيف ثلاثة معالم تراثية التي تعود إلى مختلف الفترات التاريخية للجزائر ضمن قائمة التراث الثقافي الوطني بموجب قرارات وزارية نشرت في الجريدة الرسمية.

ويتعلق الأمر وفق ما وردته «واج» بـضريح ملك نوميديا «سيفاكس» (القرن الثالث قبل الميلاد) بعين تيموشنت والمعلم الثقافي المسمى «الصخرة السوداء» الواقع بـبومرداس - «مقرالهيئة التنفيذية المؤقتة» والمعلم الأثري المسمى «كبش بوعلام» بالبيض.

وحسب ذات المصدر فهذه القرارات تضبط مساحات وحدود هذه المناطق المصنفة لحمايتها من أي اعتداء. وبموجب هذه القرارات «يمنع كل بناء أو تدخل على المعلم أو بجانبه في منطقتة المحمية». وستحدد مخططات حماية واستصلاح المواقع الأثرية «ارتفاقات» استعمال الأرض والتزامات مستعملي الموقع الأثري ومنطقتة المحمية لضريح الملك «سيفاكس» والموقع الأثري المسمى «كبش بوعلام».

وتنص القرارات المؤرخة في 3 ديسمبر 2015 على عقوبات بموجب القانون 98-04 لـ15 جوان 1998 المتعلق بحماية الممتلكات الثقافية. وقد تعرض ضريح الملك «سيفاكس» لأعمال تخريب كانت مديرية الثقافة لـ«عين تيموشنت» قد أشارت إليها. هذا وسيجري المركز الوطني للبحوث الأثرية عمليات تنقيب وبحث على مستوى هذا المعلم بمشاركة خبراء من النمسا حسب مدير المركز فريد ايغيل أحرير.

### قسنطينة: ملتقى دولي حول نوميديا و«ماسينيسا»

في يوم السبت 14 ماي الماضي نظم بمدينة قسنطينة الجزائرية ملتقى دولي حول نوميديا و«ماسينيسا» على مدى ثلاثة أيام (من 14 إلى 16 مايو 2016) هدفه تسليط الضوء «بشكل مفصل ومجمل على مشروع ماسينيسا مؤسس أول دولة نوميديا على الأصدعة المؤسساتية والعسكرية والاقتصادية».

وتم في ذات الملتقى عرض مخطط الملك ماسينيسا للتنمية الاقتصادية القائم أساسا على الإنتاج الفلاحي واستغلال الموارد الطبيعية مثل محاجر الرخام.

### \* تنظم ملتقى دولي حول الملك يوغرطة وتعزم تسمية شوارعها بأسماء الملوك الأمازيغ

أكد المشاركون في أشغال الملتقى الدولي «يوغرطة يواجه روما» الذي اختتم يوم الاثنين 22 غشت 2016 بمدينة عنابة الجزائرية على ضرورة «تحسين وعصرنة الكتابات والبحوث المنجزة حول الملك الأمازيغي يوغرطة».

وتركزت توصيات هذا الملتقى الدولي الذي احتضنه المسرح الجهوي «عز الدين مجوبي» على مدى يومين وفق ما أوردته وكالة الأنباء الجزائرية حول «تشجيع التحقيقات والبحوث الميدانية وتسهيل وصول الباحثين إلى مختلف الأماكن والمواقع المذكورة في الوثائق التاريخية».

وأوصى ذات الملتقى المنظم تحت الرعاية السامية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وبمبادرة من المحافظة السامية للأمازيغية بالتنسيق مع وزارة الثقافة وجامعة «باجي مختار» بعنابة «بمواصلة عملية نشر الكتب وطبع ملخصات حول اللقاءات والملتقيات والتظاهرات العلمية».

وفي نفس السياق تضمنت التوصيات «إعداد دعائم وكتب تاريخية لإدراجها ضمن مقررات البرنامج الرسمي لتعليم اللغة الأمازيغية مع إنشاء بنك معلومات متخصص حول الشخصيات الأمازيغية وإرساء شبكة تواصل وتبادل بين مختلف الهيئات التي لها علاقة بتعليم ذات اللغة على غرار التعليم العالي والتربية».

وقصد تعريف أوسع بالشخصيات التاريخية التي تركت بصماتها في منطقة شمال إفريقيا على غرار الملك الأمازيغي يوغرطة وجده ماسينيسا اقترح المشاركون «وضع لوحات مخلدة وتسمية الشوارع والمباني والمؤسسات العمومية بأسماء هذه الشخصيات» مع اقتراح أيضا «السعي مع الدوائر الوزارية المعنية (الثقافة والشؤون الخارجية) لوضع لوحات مخلدة للملك المملكة الأمازيغية النوميديا على مستوى الساحات بالدول الأجنبية التي وطأتها أقدامها».

هذا ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية على أن اليوم الأخير من أشغال الملتقى الدولي حول يوغرطة الذي شارك فيه ما يقارب 30 أستاذا وباحثا من داخل وخارج الجزائر عرف تقديم عدة مداخلات أهمها 4 محاضرات عالجت من خلال مائدة مستديرة محور متعلق بحروب الملك الأمازيغي يوغرطة ووقوفه ضد الأطماع التوسعية لروما وذلك طوال فترة حكمه للملكة النوميديا بين 154 قبل الميلاد إلى 104 قبل الميلاد. ومن أبرز هذه المعارك تطرق المشاركون في ذات المائدة المستديرة إلى الحروب الطاحنة التي قادها يوغرطة ضد الرومان على مدار 7 سنوات بين 112 قبل الميلاد إلى 104 قبل الميلاد.

وفي ختام الملتقى تم تقديم هدية للرئيس الجزائري تمثلت في نصف تمثال وهو مجسم لرأس يوغرطة من مادة البرونز تم تصميمه وإنجازه بالتنسيق مع إدارة المدرسة العليا للفنون الجميلة بالجزائر وتسلمه ممثلا عن رئاسة الجمهورية من طرف الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية.

يشار إلى أن المحافظة السامية للأمازيغية إلى جانب عدد من مؤسسات الدولة الجزائرية سبق لها أن نظمت ملتقيات دولية

ونظم هذا الملتقى الدولي المنظم بمبادرة من المركز الوطني لبحوث ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ بهدف إعادة التألق للملك الأمازيغي «ماسينيسا» على الصعيد الدولي عموما وفي حوض البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص حسب ما أشار إليه «فريد خربوش» مدير هذا الملتقى وكذلك باحث بالمركز الوطني لبحوث ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ.

وأضاف فريد خربوش في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية أثناء التحضير للملتقى بأن ثلاثين متخصصا وخبيرا من الجزائر و الخارج (إيطاليا تونس و فرنسا) يشاركون في هذا اللقاء الدولي الذي سيغتم لإبراز «عبقرية» الملك الأمازيغي ماسينيسا عبر الحقب التاريخية. وبعد أن سلط الضوء على أهمية هذا النوع من اللقاءات في تحسين المعارف في مجالي علم الآثار والتاريخ على وجه الخصوص عاد ذات المتحدث للحديث عن الأثر الإيجابي الذي لهذا الملتقى في إعادة الاعتبار للثقافة الأمازيغية والتاريخ.

هذا وتضمن برنامج المداخلات في إطار الملتقى الدولي حوال ماسينيسا مواضيع عصور ما قبل التاريخ بمنطقة قسنطينة وبروز زراعة الحبوب بأفريقيا الشمالية بدءا من عصور ما قبل التاريخ، إلى جانب التواجد الإغريقي بمملكة نوميديا خلال القرن الثاني قبل الميلاد، ونوميديا و«ماسينيسا» والعلاقات مع روما، إلى جانب السياسة الثقافية لماسينيسا ودراسة أثرية وتحليلية للساعات الشمسية التي تم اكتشافها بنوميديا.

كما شمل جدول أعمال هذا اللقاء الدولي رحلات للموقع الأثري تديس وضريح ماسينيسا المتواجد بأعالي بلدية الخروب حسب ما تم الإعلان عنه. وكانت دولة نوميديا التي أسسها ماسينيسا في القرن الثاني قبل الميلاد مزدهرة وتحتل مكانة بارزة في حوض البحر الأبيض المتوسط فقد كانت مملكة لها علمتها الخاصة وتحظى باحترام كبير ووفية للمعاهدات وترفض أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية حسب ما تم التذكير به في ذات الملتقى.

## قضية غرداية تطرح في البرلمان الفرنسي تزامنا مع إضراب آلاف التلاميذ وأولياهم احتجاجا على العنصرية



مديرية التربية، وإستمرار سياسة طمس الهوية الأمازيغية لشعب ات امزاب بحذف أسماء لعلماء ومشايخ وشهداء مزابيين من لافتات المدارس، وذلك على الرغم من ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور الجديد حيث عرفت بعض الولايات فتح أقسام لتدريس اللغة الأمازيغية في المدرسة العمومية، إلا أن الواقع مختلف تماما في غرداية، حيث لم يفتح ولو قسم أبوابه للأمازيغ في ظل السياسة العنصرية التي تنتهجها مديرية التربية، كما لم يهتم وألي الولاية في حديثه مع بعض الصحف بالإضراب الذي يشنه قرابة 8674 تلميذ في الأحياء الأمازيغية بمزاب.

وأمام استمرار السلطات المحلية في تجاهل مطالب جمعيات أولياء التلاميذ وبنية منها لتأزيم الأمور أكثر حمل مندوب التجمع العالمي الأمازيغي في الجزائر والي غرداية والسلطات المركزية مسؤولية أي ضرر يلحق بالتلاميذ الأمازيغ الميزابيين.

الماضية، فقد تم احتجاز جميع المتهمين المزابيين على ذمة المحاكمة منذ 9 يوليوز 2015، ووجهت إليهم نفس التهم، ومنها المشاركة في عمل إرهابي والتحرير على الكراهية، بسبب دورهم المزعوم في مواجهات عنيفة جرت بين الأمازيغ والعرب في 7 يوليوز في منطقة المزاب. وقد يواجه المتهمون، وجميعهم أصيالي المنطقة، عقوبة الإعدام.

في السياق ذاته، صدر بيان عن مندوب التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر «خضير سكوتي» اللاجئ السياسي في المغرب بإعتراف الأمم المتحدة، عنوانه «متى تنتهي الممارسات العنصرية ضد شعب ات امزاب»، أكد فيه أن النظام الجزائري يستعمل عدة أساليب في حربه القدرة على شعب «ات امزاب»، وحسب «خضير» فبعدما استعملت الجزائر جهازي الأمن والعدالة لقمع واعتقال شباب أمازيغ ات امزاب، فنظامها الآن يشن حربه على الأساتذة الذين خلفوا الأساتذة الذين امتنعوا عن تدريس التلاميذ المزابيين وقالوا أثناء الأحداث أمام العشرات من أولياء التلاميذ «نحن لا ندرس الإباضية الخوارج»، هذه العبارة على حد بيان «خضير سكوتي» التي تركت وقعها في نفوس التلاميذ وأولياهم، حيث عملوا على إستقدام أساتذة مزابيين كانوا يمارسون أعمال حرة وأساتذة من بجاية وتيزي وزو وبعض الولايات الجزائرية الأخرى.

ولكن مع الدخول المدرسي يوم 4 شتنبر الجاري، بضيف البيان، فوجئ التلاميذ الأمازيغ الميزابيين وأبائهم بإعادة الأساتذة الذين كانوا يرفضون تدريس المزابيين وإقصاء كل الأساتذة المتعاقدين والناجحين من مسابقة التوظيف، وردا على السلطة قررت تسعة عشر (19) جمعية لأولياء التلاميذ الأمازيغ الدخول في إضراب مفتوح حتى تحل المشاكل المتعلقة بالتعليم في الأحياء التي تقطنها الأغلبية الأمازيغية لعدد من الأسباب، عددها بيان «سكوتي خضي»، في تعرض التلاميذ المزابيين إلى الضرب والإهانة والعقوبات النفسية من طرف أساتذة عنصريين، وإقصاء الأساتذة الذين اظهروا نتائج إيجابية في السنتين الأخيرتين من الإدماج في المؤسسات التي كانوا يعملون بها من طرف

في بداية شهر شتنبر الجاري طرحت قضية ولاية غرداية الجزائرية والقمع الذي يطال أمازيغ المزاب في البرلمان الفرنسي وأثيرت على نحو خاص قضية الناشط الأمازيغي المزابي والحقوق كمال الدين فخار إلى جانب حوالي ثلاثين أمازيغيا مزابيا اعتقلوا على نحو تعسفي منذ شهر يوليوز 2015، عقب الأحداث الدامية التي شهدتها ولاية غرداية السنة الماضية والتي راح ضحيتها العشرات من أمازيغ المزاب بين قاتل وجريح ومهجر ولاجئ.

ووفق ما نقلته وكالات إخبارية فرنسية فإن برلماني فرنسي دعا باريس إلى التدخل والتحرك في القضية، حيث لفت النائب الاشتراكي «إروان بينيتا» في سؤال مكتوب انتباه الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية والتنمية الدولية إلى قضية كمال الدين فخار الذي لا يزال رهن الاعتقال في سجون النظام الجزائري منذ يوليوز 2015.

وشدد النائب الاشتراكي على أن الحكومة الجزائرية التي تلتزم بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، واحترام الحريات الفردية والجماعية، لا زالت تبقى على كمال الدين فخار وراء القضبان، وندد النائب الفرنسي بطرفو اعتقاله والتهم الموجهة إليه.

هذا وطالب إروان بينيتا وزير الخارجية الفرنسي بشرح ما ينوي القيام به وفعله فيما يخص هذه القضية، معلنا عن إنشاء لجنة للدعم ستتولى مهمة تسليط الضوء على قضية كمال الدين فخار لدى مختلف المؤسسات الدولية.

يذكر أن منظمات حقوقية دولية كهيومون رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية نددت في تقاريرها لـ2016، بالسياسة القمعية للنظام الجزائري ضد أمازيغ المزاب والإعتقالات العشوائية التعسفية والإبقاء في السجن لعشرات المزابيين الأمازيغ لأزيد من سنة بدون محاكمة.

هذا وسبق لهيومون رايتس أن طالبت منذ شهر غشت من السنة الماضية السلطات الجزائرية بإطلاق سراح الناشط كمال الدين فخار وأربع وعشرين منهم آخرين مؤيدين للقضية الأمازيغية أو محاكمتهم في آجال معقولة. وحسب تقرير لهيومون رايتس ووتش منذ السنة

## جمعية صوت المرأة الأمازيغية تختتم جامعتها الصيفية الأولى وتعد بتكوين 200 امرأة أمازيغية



والمساواة، وسن قوانين عادلة ومنصفة لضمان مشاركة منصفة وعادلة لجميع النساء بشكل عام وللنساء في وضعية إعاقة بشكل خاص في تدبير الشأن العام.

كما شدد البيان على ضرورة تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي ومعايير النوع الاجتماعي لتحسين مسارات تمثيلية منصفة و فاعلة للمرأة الأمازيغية في مختلف السياسات والمؤسسات العمومية و الجماعات الترابية علاوة على هياكل الأحزاب السياسية، وبمراجعة مسودات مشروع القانون التنظيمي لتنشيط الطابع الرسمي للأمازيغية ومشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ليتلاءم ما من جهة مع توصيات لجان الاتفاقية، وتقارير المقررة الخاصة بالحقوق الثقافية، ومقتضيات الفصل الخامس من الدستور، ومن جهة أخرى لضمان حد أدنى من المقومات الضامنة لتنمية وحماية فعالة للغة و الثقافة الأمازيغيتين.

وطالب الحكومة بوضع تشريعات جديدة تحد من المعوقات الثقافية والمؤسسية التي تعوق الإنخراط للسيدات والمتاح للمرأة الأمازيغية في تبوء مواقع القيادة بمختلف المؤسسات الحكومية والشبه الحكومية وهياكل الهيئات الحزبية. ودعا الأحزاب السياسية الى تفعيل مقتضيات الوثيقة الدستورية لسنة 2011 خلال اعدادها للإنتخابات البرلمانية المقررة يوم 7 أكتوبر 2016.

وحسب البيان فإن هذه الجامعة اتت في سياق وطني عرف نكوصا على مستوى الحقوق الإنسانية للنساء، ووظيفة سياسية خاصة تتسم باستمرار الدولة في سياستها في الإجهاز على المكتسبات الحقوقية ومنها مصادرة الحقوق و الحريات الأساسية. وباستمرار مد التطرف والإرهاب، والكراهية والتعصب والعنصرية. وقد أسدل الستار على أشغال الجامعة الصيفية بتوزيع شواهد تقديرية على المشاركات، كما أخذت الجمعية على عاتقها تكوين مزيد من 200 امرأة أمازيغية بين مستشارات جماعيات وموظفات

نظمت جمعية صوت المرأة الأمازيغية «IMSLI» جامعتها الصيفية الأولى بمدينة أكادير ما بين 2 و 4 شتبر الحالي تحت شعار «من أجل مشاركة فاعلة و منصفة للمرأة الأمازيغية في تدبير الشأن العام». هذه الجامعة التي تروم من خلالها الجمعية مأسسة فعالية للحقوق الإنسانية للمرأة الأمازيغية ومقومات الهوية الأمازيغية، عبر توفير شروط مواتية لمأسسة ولوج النساء الامازيغيات لمجالات تدبير الشأن العام العمومي والحزبي.

وقد عبرت المشاركات في الجامعة الصيفية من خلال بيانهن الختامي عن تنويهن بالتنظيم السلس، وبالجدية والمسؤولية العالية التي تحلت بها المشاركات، والذي ساهم بشكل كبير في إنجاح الجامعة الصيفية كما وكيفا، وبالحضور الوازن للمنتخبات بالجماعات الترابية وممثلات الهيئات السياسية والمنظمات النسائية والحقوقية، والذي وصل لأزيد من 170 مشاركة ومن مختلف مدن ونواحي كل من وازرات، طاطا، تافراوت، الصويرة، تارودانت، تيزنيت، آيت باها، إنزكان، إيت ملول، أكادير.

وتمنت المشاركات مبادرة جمعية صوت المرأة الأمازيغية، عن تحملها كل اعباء تنظيم هذه الجامعة الصيفية لفائدة النساء الأمازيغيات، لأول مرة في تاريخ الحركة الحزبية والحقوقية والأمازيغية بالمغرب والتي كانت بشهادة الجميع فضاءا للتمكين والحوار والتنوير و تبادل الآراء، ودعت المشاركات الى جعل هذه الجامعة تقليدا سنويا.

وسجلت المشاركات في ذات البيان استيائهن وامتعاضهن من السياسات الحكومية التشريعية منها و العمومية و القضائية القائمة والمكرسة لمختلف أشكال وأنواع التمييز ضد المرأة وضدا على مقررات الممارسات الإتفاقية للدولة المغربية وللمقتضيات الدستورية 2011.

وطالبن الدولة المغربية و المؤسسات العمومية و المجالس المنتخبة بالجماعات الترابية والمؤسسة التشريعية والأحزاب السياسية باحترامها لقيم ومبادئ المنظومة التشريعية لحقوق الإنسان كما هي مقررة ومفعلة على المستوى الدولي، والتفعيل الإيجابي للمقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق الإنسانية للنساء عموما والأمازيغية خصوصا. ودعوا إلى تطبيق فعلي للمقتضيات القانونية المتعلقة بمأسسة معايير تكافؤ الفرص والمنافسة

في المجالس المنتخبة وكذا فاعلات في المجتمع المدني من الجنوب المغربي.

وقد تم أعداد تقرير مفصل عن النساء القيادات بالمجالس المنتخبة تضمن الإكراهات التي تعاني منها المرأة داخل المجلس بالرغم من قيادتها، كما تم رفع توصيات للجمعية تنص على ضرورة الإسراع بتكوين المستشارات الجماعيات. وضرورة الالتزام بمواد النظام الداخلي للمجلس. كما يجب احترام أوقات عقد الدورات والجلسات المنصوص عليها في النظام الداخلي وعقدتها داخل مقر المؤسسات المنتخبة وليس في المقاهي أو المنازل الخاصة، والقطع مع تهميش المرأة داخل المجلس. والدعوة إلى تكيف بعض القوانين التي تسنها وزارة الداخلية مع الخصوصية المحلية القروية. وتفعيل لجنة المناصفة وتكافؤ الفرص داخل المجلس.

\* رشيدة أمزيك

## ”مهرجان إيموزار يتوج إيمان الشعبي ملكة للجمال وإيمان بروميا عروسة أمازيغية له



توجت المهندسة الزراعية إيمان الشعبي 24 سنة، بلقب ملكة جمال التفاح، في المسابقة الرسمية المنظمة يوم الخميس الماضي بمدينة إيموزار كندر، إقليم صفرو، على هامش الدورة 16 من المهرجان الوطني للتفاح المنظم من 1 إلى الرابع من شتبر الجاري، تحت شعار «إيموزار كندر عاصمة التفاح بالمغرب».

وقد اختيرت إيمان ابنة الدار البيضاء رسميا أمام أنظار ساكنة إيموزار والمناطق المجاورة وبحضور نخبة من الشخصيات المحلية قدموا لمتابعة أطوار تتويج ملكة جمال التفاح ووصيفاتها ليلي الحطاب من مدينة الحاجب، وسط أهالي مختلف الفرق الفولكلورية التي تزخر بها المنطقة، في الوقت الذي اختيرت فيه إيمان بروميا من مدينة مكناس عروسة أمازيغية لهذا المهرجان. وأكد المنظمون أن المهرجان يسمى إلى دعم الإشعاع الثقافي لجوهرة الأطلس المتوسط، «ويعد أيضا فرصة سانحة للمدينة للترويج واحتلال مكانة ضمن المعالم السياحية الرائدة بالمنطقة».

كما تروم الدورة 16 لمهرجان التفاح بإيموزار كندر، المنظمة بمبادرة من «جمعية مهرجانات إيموزار كندر» والمجلس البلدي، إنعاش الأحاسيس ووضع جسر للتواصل الإنساني بين مختلف الأطياف. وقد ارتكزت «جمعية مهرجانات إيموزار كندر» في برنامجها للدورة 16 لمهرجان التفاح على طاقات فنية محلية، ولم يتضمن البرنامج أي أسماء لفنانين من خارج المنطقة.

## مرايا أمازيغية إصدار جديد يعكس بصدق عظمة ومكانة المرأة الأمازيغية



أصدرت المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار الجزائرية «Anep»، بتعاون مع وزارة الثقافة الوطنية المجموعة القصصية الأولى للروائية والقاصة «نجاة دحمون» بعنوان «مرايا أمازيغية»، حيث أورد الموقع الإخباري إيجاز، أن الكتاب صدر في طبعة فاخرة من الحجم المتوسط وعدد صفحاته 461 صفحة ضمت ثلاثين قصة مستوحاة من واقع المجتمع الأمازيغي، علما أنه تم اختيار المجموعة القصصية ضمن الأعمال التي تصدرها الوزارة في إطار قسنطينة عاصمة الثقافة العربية.

ومن الجدير بالذكر أن قصص مرايا أمازيغية حكايا نساء أمازيغيات عشن خلال فترات زمنية مختلفة، بعضهن نساء واجهن أمواج الحياة خلال القرن العشرين والبعض الآخر نساء مخضرات عاصر القرن المنصرم والقرن الحالي (القرن الواحد والعشرين)، بعضهن عرفن الكثير من الهزائم وانتصرن وبعض البطالات عرفن مرارة الاستسلام ولم ينفج صمودهن أمام ظروف الحياة القاسية وتفشت بعض أسرار عالم النساء المسكوت عنه أو الذي لا يروى إلا همسا خشية من الفضيحة أو العقاب.

مرايا أمازيغية نافذة أطلت بخجل على حياة الأمازيغيات العاديات - المتميزات بقلم امرأة أمازيغية أرادت نقل صورة عن عظمتهم وبساطتهم بصدق واحترام، ومن

خلال قصصهن التعرف عن كثر على عادات وتقاليد المجتمع الأمازيغي وعلى روعة المرأة الأمازيغية الصامدة في جميع حالاتها. والعمل هو تجميع للقصص المنشورة في جريدة الحقائق الجزائرية ضمن «ركن مرايا أمازيغية»، وللكتابة إصدار روائي بعنوان «زهرة زعت - سيرة امرأة و وطن»، وتنشط في الحقل الثقافي والإعلامي ولها العديد من الإصدارات الأدبية المطبوعة والصادرة في دوريات وطنية ودولية.

\* ك. و.

## المرأة الأمازيغية تتبوأ مكانة مرموقة في المجتمع الطوارقي



يُرف العروسان إلى مضارب أهل العروس، حيث يُجهز أهل العروس خيمة خاصة للعريس، وتبقى معهم إلى أن تنجب الولد الأول، سواء كان المولود ذكرا أم أنثى، المهم الإنجاب، ويترتب عليها أن تقوم بغزل بنسج خيمتها بيدها، وتنفصل عن أهلها بعد نحو عامين على الأقل، لتنتقل إلى مضارب زوجها، بزقة جديدة، وذبح النياق. ويتزوج الطوارقي فيما بينهم، من القبائل المنتشرة في ليبيا والنيجر ومالي والجزائر، ويحق للمرأة الطارقية أن تتزوج من خارج الطوارقي لو رغبت بذلك.

حكاية اللثام الطوارقي...  
اللافت عند الطوارقي، أن النساء سافرات الوجه، بينما الرجال يلبثون، وتعود قصة اللثام حسبما يرويه عدد من مختلف أعيان قبائل الطوارقي، لتبدو جزءا من تاريخهم المشترك.

وهي أن غزاة هاجموا ذات يوم القبائل الطوارقية، ونهبوا ماشيتهم، وأزواقهم، وأسروا بعض رجالهم. فنارت النساء الطوارقيات أبما ثورة في وجوه رجالهم الجبناء المهزومين، فأخذت النسوة سلاح الرجال من سيوف وتروس، وامطين المهاري، وتعقبن الغزاة، ولحقن بهم، ودارت معركة طاحنة بين الطرفين، انتصرت فيها نساء الطوارقي، واستردن ما نهبه الغزاة، واستولين على ما كان معهم، وفكوا أسر رجالهم، وعادت النسوة بالغنائم إلى شيخ شيوخ قبائل الطوارقي، وقد حكم الشيخ لهن بزيادة وقيادة شؤون العائلة، بأن تكون المرأة هي الرقم الأول في العائلة، وحكم

\* مكانة المرأة الطوارقية.

تتمتع المرأة بمكانة مرموقة في المجتمع الطوارقي، حيث يعود لها الرأي الأول والأخير في تقرير شؤون العائلة، كما لا ترغم على زواج لا ترغبه، بل تأتي موافقتها على الزوج قبل أية موافقة أخرى من العائلة، فهي صاحبة القرار في اختيار شريك حياتها.

ويعتقد المؤرخون أن مكانة المرأة المميزة في المجتمع الطارقي، هي من مظاهر العصر الأمومي، حيث كانت المرأة سيدة العائلة كمكانة الرجل حاليا في العائلة.

\* الزواج عند الطوارقي.

بعد تعرف الشاب على الشاب، يسألها إذا كانت تقبل به زوجا، فإن وافقت، يقوم أهل الشاب بطلب يد البنت من أهلها، ويعطي والد البنت موافقته بعد موافقة ابنته، على أن تعلنها للشباب أمام والديها، التي تبلغ الوالد بالموافقة، ثم تأتي ترتيبات الزواج. وقديما كان مهر المرأة الطوارقية ثمانين نخلة، وبستان النخيل ملك لها، تورته لبناتها فقط، ولا يُباع ولا يُقسم ولا يُشترى. ومع تراجع المجتمع الطارقي، وانخفاض مستوى المعيشة، أصبح المهر يتراوح بين خمسة آلاف وعشرة آلاف دينار جزائري، تعادل (50 و 100) دولار، مع ناقة أو ناقتين تُذبح للمدعوين في العرس، وقد اختزل إلى ثلاثة أيام أقصى حد، حتى لدى الأعيان، واستبدلت المرأة الطارقية الحلي الفضية بالحلي الذهبية.

على الرجال بستر وجوههم كتعبير عن عار هزيمتهم، غير أن هناك من يعتبر أن الحكاية من الأساطير الشعبية، ويرى أن مكانة المرأة المرموقة في المجتمع الطوارقي، تعود إلى أسباب موضوعية، وهي السفر الدائم للرجل الطوارقي، وغيابه بالأشهر وربما أعوام في ترحاله لكسب العيش مع القوافل ما بين مالي والنيجر وليبيا والسودان، لذا أوكلت إدارة شؤون العائلة للمرأة باعتبارها مستقرة دوما في البيت.

أمثال  
أمازيغية

ⵎⵓⵛ ⵔⵉⵛ ⵔⵓⵔ  
ⵎⵓⵛ ⵔⵉⵛ ⵔⵓⵔ  
ⵎⵓⵛ ⵔⵉⵛ ⵔⵓⵔ  
ⵎⵓⵛ ⵔⵉⵛ ⵔⵓⵔ  
«أخمي إدشُفْ غادُ  
موش زُثْخ ريطُ»

هذا المثل يُضرب للشخص الذي يجد نفسه ببلد قصي بعيد، لا يعرف فيه أحد، يواجه فيه المجهول لوحده، فيظل يرمق الأغراب، يتلفت في فضاءات مكان وجوده، مبهوتا، يطيل النظر في كل شيء. والحالة هذه، يكون أشبه بحال تلك القطط المنزلية التي فارقت مكانها بعدما تخلص منها أصحابها في مكان بعيد جدا عن بيئتها التي ألفتها واعتادتها. وسبب هذا المثل المتداول بالريف بكثرة، أن معظم الأسر بالريف تحب أن يكون لها قطا في منازلها، مثلها مثل غيرها من الأسر في أماكن أخرى، والناس في تربية القطط - كما تعلمون - مذهب، البعض يعتبر أن فيها مآرب كثيرة ومنافع للناس، وأولى هذه المنافع اصطيد الفئران، فهؤلاء لا يهتمهم أن يكون القط أبيض أو أسود، المهم أن يأكل الفئران... وأحيانا يكون الاختيار مبني على قناعات أخرى.

وعندما يلاحظ أصحابها أن عادات هذه القطط وسلوكياتها المنزلية غير حسنة، أي أنها تقترب ما لا ينفج معها لازمة «عفا الله عما سلف»، كانشغالها بالسرقات من الأطباق في غفلة عن أصحابها لا باصطياد الفئران في أركان البيت، أو انها لا تمتثل للتربية التي كبرت فيها ولا يمكن ترويض جموحها، أو محاولة إخضاعها وتقيد حريتها نحو الحياة البرية. فالنفي والطرده هو الحل مع من كان بالأمس القريب كاعز رفيق. خاصة إذا كانوا من المبتلين بالخطأ والسرقة. و أحيانا يكون هذا الطرد لأسباب أخرى كالتكاثر أو لمرض معدي يصيبهم. وفي هذه الحالة تصبح العلاقة غير قابلة للاستمرار مادامت هذه الأسباب موجودة. ومن هنا تصبح هذه القطط عالة على أصحابها، فيقوم صاحبها بإيجاد صرة أو «تخريط» «taxrit» بالأمازيغية الريفية و يختارون لها مكان مجهول بعيد عن الدار والدوار معا، ليس لها فيه رأي ولا حيلة، كما يقال، لأن عودتها منتظرة في أي وقت، ثم يتم نقلها إليه رغم أنفها إلى حيث لا يخشى عليها فيه الجوع والعطش كأول شيء يفكر فيه صاحبها. ثم يأتي التضليل ثانيا.

واللقط - كما تعلمون - حاسة الشم قوية وتمنحها مقدرة عالية على تذكر المكان الذي كان يحتضنها من قبل، لأن ارتباطها بأرضها أكثر من ارتباطها بصاحبها - بعكس الكلب الذي يقتفي أثر صاحبه - لأن ارتباطه بصاحبه أكثر من ارتباطه بأرضها، مما يجعل أحيانا كل الجهود المبذولة لإتلافها -القطط- تذهب سُدى. وسريعا ما تهدتي إلى المكان الذي أوخذت منها إذا تعرفت عن مسارات العودة. وبالتالي لكي يتفادى أصحابها العودة الغير المرغوبة فيها لهذه القطط السراق أو المجرية، تستعمل لهذا الغرض الصرة أو الجعبة، فالصرة أو «تخريط» «taxrit» في هذه الحالة هي بمثابة عصابة العين بالنسبة للمعتقل التي تجعله لا يستطيع معرفة لا الوجهة المقصودة ولا المكان الذي يتواجد به. فالظلمة التي تراق هذا القط أو ذلك، وهو في طريقه نحو منفاه الأبدى، لها دور فعّال في تمييزه وتضليله لكي لا يعود من حيث أتى. وبعد ذلك، وعند إخراجها من هذه الصرة المظلمة وتمتيعه بالسراح والحريّة الكاملة يجد نفسه وهو يقلب النظر فيما حوله غريبا مغبونا وتائها، مغلوب على أمره. لذا، يقول الناس لمن يجده في مثل حال هذه القطط:

«أخمي إدشُفْ غادُ موشُ زُثْخ ريطُ»  
«axmi id tassofghad mocc zifaxrit»

\* عبد الكريم بن شيكار

مهرجان سوس الدولي للفيلم القصير في دورته العاشرة

أعلنت إدارة مهرجان سوس الدولي للفيلم القصير بأيت ملول عن افتتاح باب التسجيل للمشاركة في الدورة العاشرة للمهرجان ابتداء من يوم 10 شتبر 2016 إلى غاية 26 فبراير 2017، وذلك حسب القوانين التي سطرتها إدارة المهرجان. في بلاغ أصدرته مساء أمس الأحد 04 شتبر.

ويعتبر مهرجان سوس الدولي للفيلم القصير، تظاهرة سينمائية دولية كبرى تتخصص في الفيلم القصير ينظمه محترف كوميديا للإبداع السينمائي بشراكة مع جماعة أيت ملول ومجلس جهة سوس ماسة ويدعم من المركز السينمائي المغربي، في إطار مسابقة نيل جائزة سوس الدولية للفيلم القصير السنوية خلال شهر ماي من كل سنة بمدينة أيت ملول، عمالة إنزكان أيت ملول - ولاية أكادير - جهة سوس ماسة.

\* شروط المشاركة:

- المشاركة مفتوحة في وجه المغاربة والأجانب.
- يشترط في الأفلام المرشحة للمشاركة في المسابقة أن تكون روائية أو وثائقية منتجة في السنتين السابقتين للدورة الحالية على أقصى تقدير.
- يجب أن لا تتجاوز مدة الفيلم 26 دقيقة.
- تعين إدارة المهرجان لجنة مختصة في اختيار الأفلام المشاركة في المسابقة الرسمية.
- يسمح للمرشح بتقديم فيلم واحد على الأكثر في المسابقة.
- يسمح للمرشح تقديم فيلمه في أقل من دقيقتين أمام الجمهور.
- للمشاركة يجب إرسال طلب المشاركة و الوثائق المرفقة حسب الأجل المحددة.
- لا يسمح بسحب الفيلم من المسابقة بعد قبوله من طرف لجنة الاختيار.
- يحق لإدارة المهرجان الاحتفاظ بنسخ من الأفلام واستعمالها في أغراض غير تجارية.
- يسمح لإدارة المهرجان بترجمة عناوين وملخصات الأفلام المرشحة إلى لغات

أخرى  
11. حضور المخرج أو من ينوب عنه اثناء فعاليات المهرجان.  
\* الجوائز:  
يخصص المهرجان خمس جوائز للأفلام المشاركة و هي كالتالي:  
01 - جائزة سوس لأفضل فيلم روائي قصير.  
02 - جائزة سوس لأفضل فيلم وثائقي قصير.  
03 - جائزة سوس الدولية للفيلم التربوي.  
04 - جائزة لجنة التحكيم.  
05 - جائزة الجمهور.  
يمكن للجنة التنبية ببعض الأفلام و منحها شواهد تقديرية.

للمشاركة بفيديكم المرجو بعث الوثائق التالية :  
- عبر البريد الإلكتروني: risfa2011@gmail.com  
- ملصق الفيلم حجم JPEG A4  
- ملخص عن الفيلم.  
- سيرة ذاتية للمخرج مع صورة فوتوغرافية للمخرج.  
- عبر البريد المضمون : نورالدين العلوي، الجماعة الحضرية لايت ملول - أكادير - المغرب 80150.  
- تعبئة استمارة المشاركة بعد سحبها من الموقع الإلكتروني والتوقيع عليها.  
- نسختان من الفيلم بصيغة DVD.  
ملحوظة: آخر اجل لإيداع طلب المشاركة هو 26 فبراير 2017 .

إسدال الستار على مهرجان إزوران ثقافة وفنون في دورته الثانية بمير لفت

المحلية تايوغت باند التي نالت استحسان الجمهور الحاضر، ومجموعة إبرازن التي جاءت من مدينة تيزنيت ولقيت تجاوبا كبيرا هي الأخرى. ليختتم أولي سهرات المهرجان الفنان الباعمراني الحسين بأعمران الذي شكل ذروة السهرة وألهم المنصة بأجمل أغانيه، ورددتها معه الجماهير الغفيرة الحاضرة، والتي أبدت تفاعلا كبيرا.

وقد شهد اليوم الختامي فقرات فنية متنوعة بمشاركة عواد جمعية إفولكتين والفنان هشام ماسين الذي استطاع أن يخطف الأضواء، ويلهب حماس جماهير ميرلفت، بعد أدائه المتميز لإحدى خاليدات الفنان الراحل عموري مبارك، وشارك أيضا فنان الراي الشاب مروان الذي لقيت أغانيه استحسانا من الجمهور. وقد كان جمهور ميرلفت على موعد مع الكوميديا رفقة الفنان الفكاهي حسن أملاي الذي أدخل البهجة للحاضرين، ليأتي دور النجم الوادئوني الصاعد مصطفى الكمراني الذي اختتم سهرات مهرجان إزوران بمجموعة من الأغاني من ريبورتوره الخاص، إضافة إلى عدة أغان مستوحاة من التراث الصحراوي نالت إعجاب الجماهير الغفيرة التي حجت إلى منصة مهرجان إزوران بالمنطقة. وتوسع الجمعية المنظمة باستمرارها على تنظيم هذا المهرجان، في شهر غشت من كل سنة، استجابة لرغبة الساكنة وتشبثهم بهذا الحدث السنوي الذي يجمع بين كونه آلية لإبراز الموهلات السياحية والاقتصادية والكنوز الثقافية والفنية التي تزخر بها منطقة ميرلفت، كما تطلب إدارة المهرجان من المسؤولين بضرورة دعم هذا المهرجان في الدورات المقبلة لما تعرفه المنطقة من إقبال كبير من الزوار فاق الألف.

\* ميرلفت إبراهيم المقدم

أسدل الستار على مهرجان إزوران ثقافة وفنون في دورته الثانية بميرلفت إقليم سيدي إفني، الذي نظمته جمعية تايغوت للثقافة والتنمية، بشراكة مع جماعة ميرلفت والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أيام 14 و 15 و 16 غشت 2016، وقد تم اختيار شعار هذه النسخة «البحر ثروة طبيعة ورافعة للتنمية» لما تزخر به المنطقة من موهلات سياحية واقتصادية.

تميزت أيام المهرجان بروعتها على إقباعات الأنغام الموسيقية للفرق الغنائية المشاركة، كما شكل هذا الحدث فرصة سانحة للفرجة والترفيه على النفس والاستمتاع بجمال الطبيعة والمناظر الخلابة التي تعج بها منطقة ميرلفت.

ففي مساء يومه الأحد، وعلى أنغام عواد فرقة إفولكتين أيت باعمران، تم إعطاء انطلاق فعاليات الدورة الثانية لمهرجان إزوران بافتتاح معرض المنتوجات المحلية ومنتوجات التعاونيات من طرف أعضاء المجلس الجماعي لميرلفت وجمعيات المجتمع المدني بالمنطقة، وقد عرف مشاركة العديد من تعاونيات من مختلف المناطق المجاورة بالجهة.

ويأتي تنظيم هذا المعرض من خلال ترسيخ البعد الاجتماعي والاقتصادي والتربوي والتعريف بالمنتوجات التراثية.

ليتم في اليوم الموالي تنظيم ورشات تكوينية لتعليم حروف تيفيناغ لفائدة الأطفال وتخصيص جوائز تشجيعية في الإملاء الأمازيغي من أجل تحفيز التلاميذ على تعلم اللغة الأمازيغية.

وعلى نغمات عواد أيت باعمران، تم افتتاح أولى سهرات مهرجان إزوران مع فرقة أحواش جمعية شباب أسايس أيت باعمران التي تفاعل معها الجمهور، قبل أن تعرف منصة المهرجان حضور وازن للمجموعة

مهرجان سيدي عابد للثقافة الأمازيغية يلهب جمهور حي سيدي عابد بالحسيمة

عرفت مدينة الحسيمة يومي 2 و 1 من الشهر الماضي تنظيم مهرجان سيدي عابد للثقافة الأمازيغية في دورته الأولى الذي نظمته جمعية إحدورين للفن المعاصر بالحسيمة، تحت شعار «الفن: روح، تواصل... وأخلاق».

ويأتي هذا المهرجان في إطار الأنشطة الثقافية والفنية التي دأبت جمعية إحدورين للفن المعاصر بالحسيمة على تنظيمها منذ تأسيسها سنة 2008.

وقد عرف المهرجان مشاركة مجموعة من المجموعات الموسيقية المحلية والفنانين المحليين، وبالأخص منهم أبناء سيدي عابد، إذ كان الهدف من تنظيم المهرجان هو تقريب هذا المهرجان من أبناء الحي قصد إظهار المواهب الموهبة التي لم تتوفر لها الشروط الملائمة من أجل صقل موهبتها الفنية وتقديم إنتاجاتها للجمهور المتعطش للأغنية

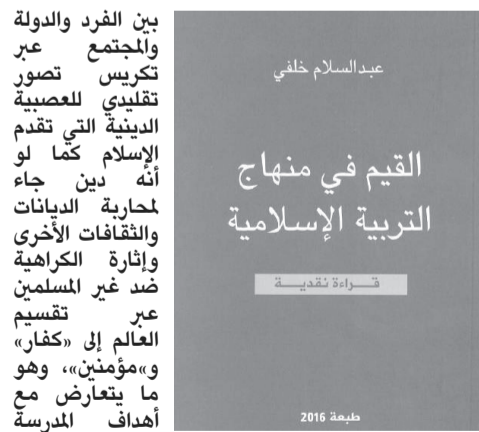
عرفت مدينة الحسيمة يومي 2 و 1 من الشهر الماضي تنظيم مهرجان سيدي عابد للثقافة الأمازيغية في دورته الأولى الذي نظمته جمعية إحدورين للفن المعاصر بالحسيمة، تحت شعار «الفن: روح، تواصل... وأخلاق».

ويأتي هذا المهرجان في إطار الأنشطة الثقافية والفنية التي دأبت جمعية إحدورين للفن المعاصر بالحسيمة على تنظيمها منذ تأسيسها سنة 2008.

وقد عرف المهرجان مشاركة مجموعة من المجموعات الموسيقية المحلية والفنانين المحليين، وبالأخص منهم أبناء سيدي عابد، إذ كان الهدف من تنظيم المهرجان هو تقريب هذا المهرجان من أبناء الحي قصد إظهار المواهب الموهبة التي لم تتوفر لها الشروط الملائمة من أجل صقل موهبتها الفنية وتقديم إنتاجاتها للجمهور المتعطش للأغنية

«القيم في منهاج التربية الإسلامية»

إصدار جديد للباحث البيداغوجي عبد السلام خلفي



صدر للباحث البيداغوجي عبد السلام خلفي عن مطبعة المعارف الجديدة كتاب جديد يحمل عنوان «القيم في منهاج التربية الإسلامية»، ويتبع الكتاب في 120 صفحة من القطع المتوسط، ويتضمن مقاربة نقدية لمضامين المقررات والكتب المدرسية المتعلقة بمادة التربية الإسلامية، حيث يعتمد تشريح الدروس سواء من حيث التصور العام والمنهجية التي وضعت بها، أو من حيث المواد والمضامين التي تم اختيارها وتقديمها للأطفال الصغار الابتدائي إلى نهاية التعليم الثانوي. كما يقف المؤلف عند بعض التأويلات المغالية التي تهدف لا إلى تقريب المادة الدينية للأطفال بمنظور اجتهادي يسائر تحولات المجتمع والدولة، بل وفق تصور يهدف إلى خلق التصادم

«من الثقافي إلى العمل السياسي»

كتاب يتناول مسار الحركة الأمازيغية



مرحلة تدويل القضية الأمازيغية وبيان شقيق إلى أن أعلن عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

واعتبر محمد أمو، أن الحركة الأمازيغية لازالت مجالا خصب للبحث العلمي من طرف الباحثين من مختلف التخصصات، مؤكداً أن الجزء الثاني من الكتاب سيستعرض فيه الدينامية النضالية التي أفرزتها مجموعة من المتغيرات السياسية والدستورية التي همت المشهد السياسي المغربي.

أصدر المحامي والناشط الحقوقي، محمد أمو، الجزء الأول من كتابه «الحركة الأمازيغية من العمل الثقافي إلى العمل السياسي»، يتناول فيه مسار الحركة الأمازيغية منذ بداية الإرهاصات الأولية لبروز الفعل النضالي الأمازيغي وما واكب ذلك من محطات نضالية وصولاً إلى تاريخ تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وتوقف الكاتب، في كتابه الجديد حول الحركة الأمازيغية، عند مجموعة من المحطات التي طبعت المسار النضالي للحركة الأمازيغية، بدءاً بالبداية الأولى لوضع لبنات العمل الثقافي الأمازيغي، والانتقال من العمل الفردي إلى العمل الجماعي وتوسيعه وتكتيف الأنشطة الثقافية والفنية مروراً بالاهتمام بالمدان الثقافي إلى ميثاق حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين، فظروف وملابسات ومضامين ميثاق أكادير سنة 1991، وصولاً للعمل السياسي المباشر للحركة الأمازيغية.

المحامي بهيئة الرباط، ركز في الجزء الأول من كتابه على طبيعة مطالب الحركة الأمازيغية والآليات والوسائل التي تعتمد عليها لترميز



# إلتحقوا برائد الإتصالات



# أكبر شبكة بالمغرب